

سلسلة أوراق السياسات

٢٢

العلاقات المصرية الخليجية بين التعاون والتنافس

أ. د. نجلاء حرب سيد احمد



رئيس المعهد
أ. د. أشرف العربي

رقم الإيداع: ٢٠٢٤/١٦

ISBN: ٩٧٨-٩٧٧-٨٧٠٥٦-٦-٩

سلسلة أوراق السياسات

العلاقات المصرية الخليجية بين
التعاون والتنافس

تأليف أ.د. نجلاء حرب سيد أحمد

معهد التخطيط القومي-تقاطع ش صلاح
سالم مع ش الطيران – مدينة نصر-القاهرة

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن
رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي
المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط
القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس
بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط
القومي أو بالإشارة إلى المصدر.



عن المؤلف

المخلص

أ. د. نجلاء حرب سيد أحمد

أستاذ الاقتصاد السياحي بجامعة الإسكندرية ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومي، وكيل كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات ورئيس قسم التمويل والاستثمار بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا سابقاً، أستاذة زائرة بالعديد من الجامعات المصرية والمؤسسات العسكرية، حاصلة على العديد من البرامج التدريبية المحلية والدولية في العديد من المجالات من بينها التخطيط الاستراتيجي والأمن القومي، والقيادة العليا، والتكئين السياسي والاقتصادي، أشرفت على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، مُحكم في عدد من المجالات العلمية، لها العديد من الابحاث المنشورة في مجالات السياحة، والتمويل والاستثمار والتنمية المستدامة.

تبحث هذه الدراسة بالرصد والتوثيق والتحليل العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي- مع التركيز على دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وتهدف لاستشراف مستقبل هذه العلاقات في ظل المستجدات الراهنة التي فرضتها المبركات المترابكة خلال السنوات الأخيرة على دول مجلس التعاون الخليجي، مع تقديم بعض المقترحات العملية التي تسهم في تعزيز هذه العلاقات والدفع بها لأفاق أوسع من التعاون بما يحقق الإفادة للطرفين.

وفي ضوء هذه الأهداف تضمنت الدراسة ثلاثة أجزاء أساسية: يعرض الجزء الأول المستجدات الراهنة على الصعيد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وانعكاساتها على صياغة معادلة علاقاتها الدولية، ويتناول الجزء الثاني بالرصد والتحليل العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية وتطوراتها في ظل المستجدات الراهنة فيما يشمل مجالات التكامل، وكذلك مجالات التنافس التي بدت في ظل استراتيجيات التنوع، أما الجزء الثالث والأخير فيقدم مقترحات لتعزيز العلاقات المصرية مع دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من تأثيرات محتملة للمستجدات الراهنة بدول مجلس التعاون الخليجي على العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية يمكن تحديده في ثلاث نقاط أساسية:

- إن التغيير في المبادئ التي تحكم السياسة الدولية لدول المجلس، واتجاهها نحو ترشيد قراراتها المالية، وسيادة المدخل النفعي عليها، سوف ينعكس على سياسات التعاون مع الاقتصاد المصري خاصة في ظل تراجع أوضاع الاقتصاد المصري، وعدم استفادته من المساعدات التي قدمتها فيما سبق، وعليه فإنه يتوقع سياسات للمنج والمساعدات أقل سخاءً مما سبق، لا سيما في ظل المساعي الرامية للانتقال لصف صراعات في المنطقة وتراجع نفوذ مصر السياسي.
 - إن اتساع دوائر العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يقلص دور مصر كشريك اقتصادي في المرحلة القادمة في كافة المجالات، خاصة في ظل عقد اتفاقات تعاون شاملة مع العديد من الدول، من بينها الصين وتركيا والهند وإسرائيل، مع التفوق الواضح لهذه الدول في العديد من المجالات، خاصة الصناعة والتطور التكنولوجي، فضلاً عن العديد من التحديات التي تواجه تنمية التكامل الخاصة بمصر.
 - إن استراتيجيات التنوع التي تبنتها دول المنطقة، وبصفة خاصة السعودية والإمارات لبناء اقتصاد مستدام، كما تُبرز العديد من مجالات التنافس، تُبرز أيضاً آفاقاً واعدة للتعاون تتعلق بتوافق الرؤى في مجالات التنمية وإمكانية تكامل الخبرات في العديد من المجالات أهمها الخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والصناعات العسكرية، والبحث العلمي والتعاون الثقافي. ويعزز فرص استدامة التعاون أن دول الخليج لا تزال لديها فناعة أن مصر تمتلك مفاتيح الاستقرار الأمني والسياسي للمنطقة برمتها.
- وعليه انتهت الدراسة بتقديم مجموعة من المقترحات لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار ستة محاور أساسية، وهي: توفير البيئة الداعمة، وتنمية الصادرات المصرية لدول المجلس، وتنمية الاستثمارات الخليجية في مصر، وزيادة أعداد السائحين الوافدين لمصر من دول المجلس، وزيادة اعداد العاملين المصريين بدول المجلس، وتحويل مجالات التنافس لمجالات تعاون.

الفهرس

٢	مقدمة
٢	(1) دول مجلس التعاون الخليجي مستجدات الأوضاع الاقتصادية ودوائر العلاقات الدولية.....
٢	(١-١) التنوع الاقتصادي كمدخل للنمو المستدام
٥	(٢-١) إعادة تشكيل دوائر العلاقات الخارجية والاتجاه نحو صفر صراعات
٨	(٢) العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية الواقع والمستجدات.....
٩	(١-٢) مزيد من التكامل في ظل أزمات متتالية.....
٩	(١-١-٢) المساعدات الخليجية لمصر:
١١	(٢-١-٢) الاستثمارات الخليجية في مصر:
١٢	(٣-١-٢) التجارة الخارجية المصرية مع دول المجلس:
١٥	(٤-١-٢) تحويلات المصريين العاملين بدول المجلس
١٥	(٥-١-٢) السائحون الوافدون لمصر من دول المجلس:
١٦	(2-2) المشهد التنافسي للعلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية في ظل سياسات التنوع
١٦	(١-٢-٢) التحول لمركز دولي للتجارة واللوجستيات:
١٧	(٢-٢-٢) استقطاب الاستثمارات الدولية:
١٩	(٣-٢-٢) التحول لمركز دولي للطاقة:
٢٠	(٤-٢-٢) المنافسة السياحية:
٢١	(3) آفاق تعزيز العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية ومتطلباتها.....
٢٢	(١-٣) توفير البيئة الداعمة:
٢٢	(٢-٣) تنمية الصادرات المصرية لدول المجلس:
٢٣	(٣-٣) تنمية الاستثمارات الخليجية في مصر:
٢٤	(٤-٣) زيادة أعداد السائحين الوافدين لمصر من دول المجلس:
٢٤	(٥-٣) زيادة أعداد العاملين المصريين بدول المجلس:
٢٤	(٦-٣) تحويل مجالات التنافس لمجالات تعاون:
٢٥	الخاتمة:
٢٧	قائمة المراجع

مقدمة

على مدار عقود ماضية اتسمت العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي بحالة من الاستقرار والثبات قائمة على مرتكزات أساسية قوامها الإدراك المشترك للأهمية الاستراتيجية ومكامن القوة الاقتصادية والسياسية والأمنية والأدوار لكلا الطرفين، فضلاً عن الرؤى الموحدة أو المتقاربة بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى الروابط الثقافية والتاريخية المترسخة.

وعلى خلفية الأحداث المتتالية التي شهدتها النظام العالمي خلال السنوات الأخيرة، وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية وجيوسياسية طالت دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما فيما يتعلق باضطرابات أسواق النفط العالمية التي يعتمد اقتصادها عليه بصفة أساسية، اتجهت أغلب دول المجلس إلى إعادة النظر بشأن هيكلها الاقتصادية وهو ما تجلّى بوضوح من خلال تبنيها سياسات ورؤى تستهدف تنويع اقتصادها لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وضمان نمو مستدام. وانعكست سياساتها الاقتصادية على علاقتها السياسية الدولية والتي تجلت بوضوح في إطار إعادة تشكيل دوائر علاقاتها الاقتصادية الدولية وعقد العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي الشامل مع دول متعددة، فضلاً عن تغير مواقفها من الدول التي كانت تفصلها عنها العديد من الخلافات الأيدولوجية.

وتأتي هذه الدراسة لتتناول بالرصد والتوثيق والتحليل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجلس التعاون الخليجي - مع التركيز على دولتي الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية - وذلك في ضوء المستجدات التي شهدتها دول المجلس في اقتصادها وعلاقاتها الخارجية، مع استشراف مستقبل هذه العلاقات، وتقديم بعض المقترحات التي تسهم في تعزيز هذه العلاقات والدفع بها لمستويات أوسع بما يضمن تحقيق مصالح الطرفين.

(١) دول مجلس التعاون الخليجي مستجدات الأوضاع الاقتصادية ودوائر العلاقات الدولية

ألفت الأحداث الاقتصادية والجيوسياسية الأخيرة بتبعاتها على جميع دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، فما لبث الاقتصاد العالمي يدخل في مرحلة التعافي من جراء أزمة جائحة كوفيد ١٩ وما نجم عنها من تكاليف صحية واقتصادية واجتماعية هائلة، حتى وجد نفسه في مواجهة صدمة أخرى أشد وطأة من جراء الحرب الروسية الأوكرانية. ولقد كانت هذه التبعات أكثر وضوحاً على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة فيما يتعلق بالتقلبات في أسواق الطاقة العالمية، ويتناول الجزء التالي مستجدات الأوضاع الاقتصادية بدول المجلس وانعكاساتها على دوائر علاقاتها الدولية.

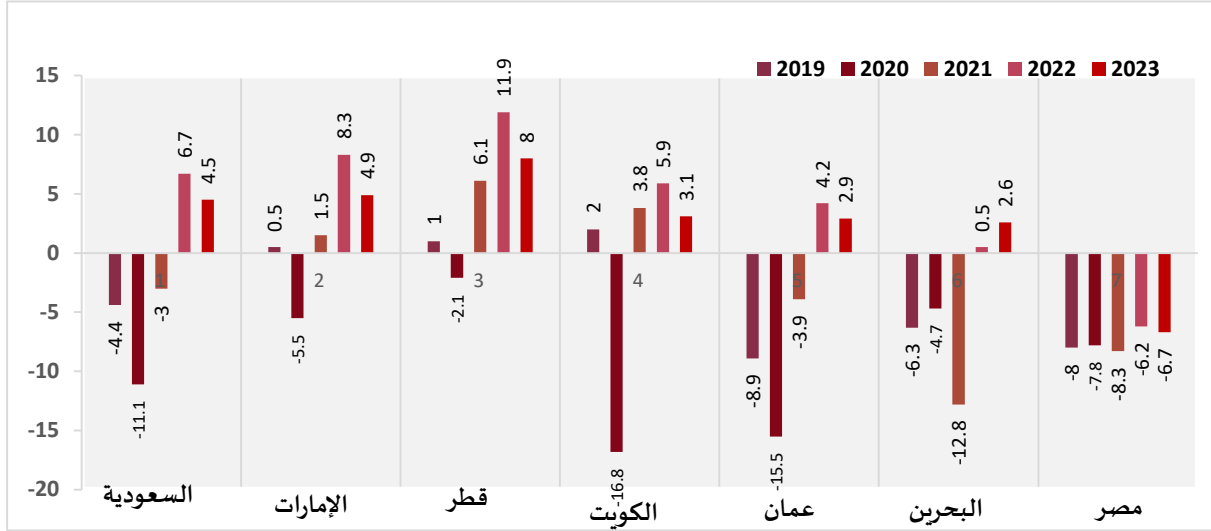
(١-١) التنويع الاقتصادي كمدخل للنمو المستدام

أدى الاعتماد الاقتصادي الكبير لدول مجلس التعاون الخليجي على مصادر الطاقة إلى زيادة حساسية اقتصاداتها وتأثرها المباشر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية، حيث أدت أزمة كوفيد ١٩ وما نتج عنها من إغلاق كلي في العالم إلى انخفاض الطلب على النفط بشكل كبير عالمياً، وتزامن ذلك مع زيادة العرض نتيجة لدخول أكبر منتجي النفط في العالم (السعودية وروسيا) في تنافس شديد للاستحواذ على أكبر حصة من السوق وفقدان التوافق بين دول أوبك بلس "OPEC +"، مما أدى لانخفاض أسعار النفط من ٦٤ دولارًا للبرميل في بداية العام ٢٠٢٠ إلى ٢٣ دولارًا في أبريل ٢٠٢٠ (IMF Data). وقد وضع ذلك ضغطاً كبيراً على المواقف المالية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد مدخلاتها بشكل أساسي على النفط (تبلغ ٧٧% في الكويت وعمان، ٦٧% في السعودية، ٦٦% في البحرين، ٦٠% في قطر، ٥٠% في الإمارات)، حيث شهدت اقتصاداتها انكماشاً حاداً في عام ٢٠٢٠ (بلغ -٨,٥% في الكويت و-٦,١% في الإمارات - ٥,١% في البحرين - ٤,١% في السعودية - ٣,٧% في قطر - ٣,١% في عمان)، وسجلت كل دول المجلس عجزاً في ميزانياتها كما هو موضح في شكل رقم (١). كما شهدت تناقصاً في احتياطات النقد الأجنبي لديها بشكل غير مسبوق،

وواجهت عدة دول (خصوصًا البحرين وعمان) مخاطر استنزاف ما لديها من احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام.

شكل رقم (١)

العجز/ الفائض في ميزانية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر كنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي



المصدر: Ballard Simon, 2023

وكان لارتفاع أسعار النفط، نتيجة للتداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها، تأثيرات إيجابية على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي وميزانيتها ورصيداها الخارجي. حيث شهد عام ٢٠٢١ تعافي اقتصاد المنطقة، بينما شهد عام ٢٠٢٢ معدلات نمو اقتصادي غير مسبوق للمنطقة مع تزايد أسعار النفط العالمي لتبلغ نحو ١١٤ دولارًا للبرميل الواحد في يونيو ٢٠٢٢ (IMF, 2023)، فحققت جميع دول المجلس خاصة السعودية والكويت والإمارات معدلات نمو اقتصادي عالية (بلغت ٧,٥%، ٧%، ٦,٧% على التوالي)، وتزايدت فوائض ميزانياتها، وأخذت نسبة الدين من الناتج المحلي في التراجع، كما شهدت احتياطات النقد الأجنبي لديها تزايدًا ملحوظًا. ومع اتجاه أسعار النفط للتراجع وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي فمن المتوقع أن تنمو اقتصادات مجلس التعاون الخليجي بوتيرة أبطأ في عام ٢٠٢٣. ويوضح جدول رقم (١) أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس وتوقعات الأداء خلال العام الحالي.

ولعل أهم ما أكدت عليه تلك الأزمات المترابكة هو أن هناك خللاً واضحاً في هيكل اقتصاد دول المجلس يعكس عدم استدامته سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. فعلى المدى القصير، سبق أن بدأت دول مجلس التعاون الخليجي في الاستعانة بأصول مالية بقيمة تريليون دولار راكمتها على مدى عقود واستثمرتها في صناديق الثروة السيادية للأجيال المقبلة. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تنخفض العائدات من النفط نتيجة التراجعات في الطلب العالمي ابتداءً من عام ٢٠٤٠، إن لم يكن قبل ذلك، نتيجة ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة المتجددة والتحسينات في كفاءة استخدام مصادر الطاقة وتخزينها. وعلى المدى الطويل، سوف تنفذ احتياطات النفط والغاز في نهاية الأمر، وتمثل البحرين وعمان الوضع الأصعب، فمن المتوقع أن تنفذ الاحتياطات خلال العقد المقبل لدى البحرين وفي غضون ٢٥ سنة لدى عمان (١) (Kabani & Ben Mimoune, 2021). وهذا ما أكده صندوق النقد الدولي في تقريره عام ٢٠٢٠ مشيرًا إلى أنه إذا لم تتجح

(١) وقد دخلت بعض اقتصادات المنطقة مرحلة حرجة حتى قبل أزمة كورونا مثل البحرين حيث تخطى نسبة الدين العام ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يواصل الاقتصاد تسجيل العجز تلو العجز في الحساب الجاري والميزانية حتى قبل كورونا، وصنفت كل شركات التصنيف الائتماني ديونها بـ"الخردة" (junk)، ووصل الحال إلى أنها اضطرت إلى طلب المساعدات العاجلة المتكررة من باقي دول مجلس التعاون لدعم ميزانيتها وتثبيت عملتها.

دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق إصلاحات مالية واقتصادية هيكلية، فسوف تستنفذ ثرواتها المحفوظة بحلول عام ٢٠٣٤ (IMF, 2020)، وعليه فإن الإسراع بالإصلاحات الهيكلية بات أمراً ملحاً.

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٢٠-٢٠٢٣)

المؤشرات	الإمارات				السعودية				الكويت				قطر				عمان				البحرين			
	2020	2021	2022E	2023F	2020	2021	2022E	2023F	2020	2021	2022E	2023F	2020	2021	2022E	2023F	2020	2021	2022E	2023F	2020	2021	2022E	2023F
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالمليار دولار)	358.9	407.2	491.5	486.0	702.8	810.1	1040.2	899.7	103.0	134.3	170.4	162.0	144.4	175.9	212.1	197.5	74.0	84.5	90.6	93.0	34.7	38.9	41.5	43.2
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة التغير)	-6.1	3.2	6.7	5.0	-4.1	3.0	7.5	4.8	-8.5	2.1	7.0	3.5	-3.7	1.8	4.5	3.0	-3.1	2.7	3.8	3.5	-5.1	2.8	3.5	3.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو السنوي)	36.3	41.6	49.7	48.7	20.1	18.7	23.4	21.9	21.7	29.0	35.9	33.3	50.1	60.2	71.8	66.2	16.7	18.8	20.0	20.1	23.6	26.0	27.2	27.8
معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-7.3	3.4	5.2	3.4	-5.7	2.3	5.3	2.3	-6.4	2.8	1.1	1.5	-5.4	0.3	3.1	2.6	3.1	1.7	2.7	1.4	-4.3	1.3	1.5	1.0
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط الاسمي (مساهمته)	29.1	28.1	30.2	29.4	37.5	35.7	37.9	37.1	45.9	44.9	47.2	46.4	38.6	38.3	39.7	39.1	42.4	42.7	43.1	43.4	19.5	19.2	18.8	18.5
مساهمة قطاع النفط في الإيراد الجكوي	41.0%	46.0%	50.0%	48.0%	55.0%	60.0%	67.0%	61.0%	57.0%	66.0%	77.0%	69.0%	42.0%	51.0%	60.0%	55.0%	67.0%	76.0%	77.0%	76.0%	59.0%	59.0%	69.0%	66.0%
التضخم (المعدل السنوي %)	-1.9	2.1	2.8	3.5	3.4	3.1	2.7	3.0	2.1	3.4	4.1	3.7	-2.6	2.3	2.8	2.5	-0.9	1.6	2.5	2.5	-2.3	2.0	2.5	2.5
نسبة العجز او الفائض في الناتج المحلي الإجمالي	-7.3	-0.1	8.3	4.9	-12.1	-2.9	6.7	4.6	-22.7	-5.3	5.9	3.1	-2.1	6.1	11.9	8.0	-16.7	-3.9	4.2	2.9	-15.5	-4.6	0.5	2.6
صافي الأصول الأجنبية بالمليار دولار	132.0	140.7	169.9	187.4	467.0	512.1	458.8	556.9	96.1	59.0	61.7	63.3	-68.6	-85.2	-63.5	-51.4	9.2	12.0	13.8	14.6	-1.6	0.4	2.1	3.3
الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي	36.2	31.3	20.6	17.6	32.5	38.1	29.6	26.2	4.5	4.6	0.2	6.4	71.8	59.4	39.1	33.3	78.4	65.9	58.6	55.3	116.6	107.6	101.3	99.0
إجمالي الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي	101.1	87.3	73.8	76.1	29.8	28.6	29.5	31.3	49.7	42.6	34.8	38.1	138.7	116.3	95.8	102.0	104.7	92.0	74.9	77.5	207.6	242.6	246.8	220.1
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	19.9	21.8	24.0	25.2	5.4	19.3	12.8	13.4	-0.6	-0.6	-0.7	-0.6	-2.4	-1.1	0.3	0.5	2.9	3.3	3.5	3.7	1.5	1.0	1.8	2.0
الاحتياط من النقد الأجنبي بالمليار دولار	103.2	127.9	147.9	157.9	453.2	454.9	508.4	523.3	48.1	44.9	48.9	50.9	37.5	38.9	48.6	52.5	15.0	19.8	25.7	28.7	3.4	1.9	3.9	6.6

المصدر: Ballard Simon, 2023

ذلك وقد حدث الهبوط المتوقع في احتياطات النفط وعائداتها دول مجلس التعاون الخليجي على تبني رؤى اقتصادية تستهدف تنويع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز النشاط غير النفطي لتعزيز مرونة اقتصاداتها في مواجهة الأزمات ودعم تنافسيتها إقليمياً وعالمياً. وجاءت دولة الإمارات العربية سباقاً في هذا المسار حيث قامت بإطلاق خطة طويلة المدى حتى ماويته في عام ٢٠٧١ لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد مستدام قائم على المعرفة، بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية. وتتبنى هذه الخطة عشرة مبادئ أساسية أطلق عليها اسم "مبادئ الخمسين"، والتي تمثل مرجعاً لجميع المؤسسات لتعزيز أركان الاتحاد وبناء اقتصاد مستدام، وتسخير جميع الموارد لمجتمع أكثر ازدهاراً. ولعل أهم ما ورد بهذه المبادئ هو هدف بناء الاقتصاد الأفضل والأنشط في العالم، وأن السياسة الخارجية لدولة الإمارات هي أداة لخدمة الأهداف الوطنية العليا وعلى رأسها المصالح الاقتصادية، كما تضمنت هذه المبادئ تبني الدعوة للسلم والسلام والمفاوضات والحوار لحل كافة الخلافات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، والسعي مع الشركاء الإقليميين والأصدقاء العالميين لترسيخ السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي. وتضمنت الخطة أيضاً سلسلة من المشروعات التنموية أطلق عليها اسم "مشروعات الخمسين" التي تهدف إلى تسريع عجلة التنمية في دولة الإمارات وتحويلها إلى مركز اقتصادي شامل ووجهة مثالية جاذبة لأصحاب المواهب والمستثمرين في كافة القطاعات بما يشمل الاقتصاد، وريادة الأعمال، والمهارات المتقدمة، والاقتصاد الرقمي، والفضاء، والتقنيات المتقدمة (البوابة الإلكترونية لدولة الإمارات).

وفي إطار خطة الخمسين جاءت رؤية الإمارات ٢٠٢١-٢٠٣٠ الاقتصادية التي تهدف إلى تبني سياسات مالية منضبطة لديها القدرة على خلق مشروعات تسهم في تطوير الإمارات، وبناء بيئة أعمال مفتوحة وفعالة

ومندمجة في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تمكين الأسواق المالية لتصبح الممول الرئيسي للقطاعات والمشروعات الاقتصادية (رؤية الإمارات ٢٠٣٠). وفي نوفمبر ٢٠٢٢ أطلقت الإمارات رؤية جديدة "نحن الإمارات ٢٠٣١" وخطة عمل وطنية تكمل من خلالها دولة الإمارات مسيرتها التنموية للعقد القادم، وتركز على أربعة محاور أساسية تقوم على تطوير المجتمع، والتعاون العالمي والإقليمي لإرساء السلام، وتقديم أفضل خدمات حكومية على مستوى العالم، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الإمارات كمركز اقتصادي واستثماري عالمي هو الأكثر جذبًا في المنطقة مؤكدة سمعتها كحاضنة للسياسات الاقتصادية الأكثر استقرارًا وثباتًا وانفتاحًا على مستوى المنطقة والعالم (رؤية نحن الإمارات ٢٠٣١).

كما وضعت المملكة العربية السعودية، والتي تملك أكبر اقتصاد في دول الخليج، إذ تساهم السعودية بنحو ١٠٤٠ مليار دولار مما يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الخليجي، رؤية تنموية شاملة منافسة فيما أطلقت عليه "رؤية السعودية ٢٠٣٠" وتستهدف البناء على عناصر القوة في المملكة لبناء اقتصاد مستدام. وتقوم الرؤية على ثلاثة محاور أساسية (مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح) يأتي تحتها ستة وتسعون هدفًا استراتيجيًا يتم تحقيقها من خلال مجموعة من البرامج والمشروعات. ويستهدف محور تحقيق اقتصاد مزدهر تنويع الاقتصاد السعودي من خلال تعظيم القدرات الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال لتعظيم مساهمة القطاع الخاص، وزيادة القدرة التنافسية لقطاع الطاقة لتعظيم القيمة المضافة له، وزيادة الصادرات غير النفطية للمملكة من خلال تنمية الاقتصاد الرقمي وتوطين الصناعات الواعدة والصناعات العسكرية، وتطوير قطاع السياحة، وتعظيم دور صندوق الاستثمارات الوطنية وبناء شراكات عالمية، فضلاً عن الاستفادة من الموقع الفريد لبناء مركز لوجستي إقليمي فريد (رؤية السعودية ٢٠٣٠).

وقد كان لتطورات الأوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وخطط ورؤى التنويع التي تبنتها انعكاساتها على سياساتها الدولية ودوائر علاقاتها الخارجية.

(٢-١) إعادة تشكيل دوائر العلاقات الخارجية والاتجاه نحو صفر صراعات

إن السمة الأساسية للسياسة الدولية في عصر الأزمات المتراكبة هي التغيير السريع في العلاقات وأنماط التحالفات الدولية، وتحولها من تحالفات دائمة إلى تحالفات مؤقتة، ومن تحالفات تحكمها المبادئ والأيديولوجيات إلى تحالفات أساسها المصلحة، في إطار توجهات لا تحكمها فقط العوامل الداخلية للدول ولكن أيضًا العوامل الخارجية الإقليمية والدولية. ويبدو ذلك واضحًا في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، فمن الملاحظ مؤخرًا غلبة الطابع النفعي (البرجماتي) على التعاملات مع الاقتصادات الإقليمية والدولية حيث أصبح لاعتبارات المنفعة الأولية على أية خلافات جوهرية كانت أو لا تزال بين هذه الاقتصادات. كما أدركت دول المنطقة إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود لن يتحقق بطريقة مستدامة إلا إذا أمكن تحقيق السلام والاستقرار خاصة في ظل تزايد التعقد في دائرة الصراعات في المنطقة وارتفاع تكلفتها (٢). وعليه فقد اتبعت دول المنطقة نهجًا عمليًا من أجل إيجاد حلول دبلوماسية لمشكلات قائمة منذ فترة طويلة وبناء شراكات وتحالفات اقتصادية تستهدف تعزيز أهداف استراتيجياتها التنموية.

فعلى المستوى الدولي اتجهت دول المنطقة نحو تنويع خياراتها الاستراتيجية في ظل بيئة دولية تبدو أنها تسير نحو التعددية القطبية، حيث شهدت المنطقة تقاربًا ملحوظًا مع الصين التي تسعى بدورها لكسر الطوق الذي تحاول الولايات المتحدة إحكامه حولها (٣)، بالإضافة إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة مع ازدياد التطور

(١) قدرت تقارير عديدة التكلفة الاقتصادية للصراع في سوريا بنحو تريليون و٢٠٠ مليار دولار، كما حصدت الحرب أرواح ٦٠٠ ألف سوري، وتسببت في نزوح ولجوء ١٢ مليون شخص داخل سوريا أو خارجها. كما ارتفعت تكلفة التدخلات الإيرانية والتركية في عدد من الدول العربية، وبما سمح لتزايد نشاط التنظيمات الإرهابية التي شكلت تهديدًا لوحدة وتماسك الدولة العربية في سوريا واليمن والعراق ولبنان. (IEP, 2021)

(٢) تطورت المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة والصين، والتي تتخذ طابعًا أقرب ما يكون بعودة "الحرب الباردة" لكن هذه المرة عبر الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، حيث الولايات المتحدة تسعى لإحكام سيطرتها على منطقتي المحيطين الهندي والهادئ في إطار من التحالفات

والنهوض الاقتصادي الصيني (٤). وقد تزايد هذا الترابط الاقتصادي وصولاً إلى عام ٢٠٢٢ التي حلت فيها الصين محل الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري لدى دول المنطقة مع استثمارات ومشروعات بنى تحتية ضخمة، من بينها بناء استاد لوسيل في قطر، وسكك القطارات السريعة في السعودية. أما الإمارات العربية فقد تعززت علاقتها مع الصين لتصبح الإمارات أهم سوق تصدير وشريك تجاري غير نفطي لدى الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمصدر الرئيسي للمنتجات المصنعة الصينية التي يُعاد تصديرها مرة أخرى إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أبو خنلة صلاح، ٢٠٢٣).

وجاءت زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" التاريخية إلى المملكة العربية السعودية في ديسمبر عام ٢٠٢٢، والتي وصفها الخارجية الصينية بأنها أعلى مستوى دبلوماسي على الإطلاق بين الصين والعالم العربي، لتفتح آفاق الاستثمارات الصينية على مصراعيها باستراتيجية شاملة مع المملكة تشمل مشروعات استثمارية في مجالات الطاقة، والبنية التحتية، وتجارة السلع والخدمات، والتكنولوجيا الرقمية. بالإضافة إلى مجالات الدفاع والأمن، كما أعلنت بكين عن توثيق التعاون مع السعودية في مجال استكشاف الفضاء وإرسال رواد فضاء إلى المحطة الصينية الجديدة. ووجدت السعودية في علاقاتها المتجددة مع الصين فرصة لربط إصلاحاتها الهيكلية وبنيتها الجديدة بمشروع الصين الضخم "مبادرة الحزام والطريق" (الشرق الأوسط، ٢٠٢٢).

وفي إطار إعلاء المصالح الاقتصادية على الخلافات الأيدولوجية، والسعي لضمان الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي والممرات البحرية المتصلة بها، مثل مضيق هرمز الذي يعد ممراً مهماً لإمدادات الطاقة بالنسبة إلى الصين، وضمان تنفيذ مبادرة الحزام والطريق العملاقة، جاءت المصالحة بين إيران والسعودية بوساطة صينية (٥).

واستكمالاً لهذا النهج، شهدت العلاقات بين دول المنطقة وتركيا تقارباً ملحوظاً عقب عشر سنوات من التوتر نتيجة للتدخل العسكري والسياسي التركي في سوريا وليبيا والعراق ومصر. حيث بادرت المملكة العربية السعودية بالمشاركة في عمليات الإغاثة والإنقاذ إبان الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب تركيا في فبراير ٢٠٢٣، كما قامت المملكة العربية السعودية بإيداع مبلغ ٥ مليارات دولار في البنك المركزي التركي لدعم رصيد الاحتياطي النقدي الأجنبي في مارس ٢٠٢٣. وفي يوليو ٢٠٢٣ وقعت السعودية مع تركيا عدة اتفاقيات للتعاون المشترك وتعزيز الاستثمارات في مجالات متعددة من بينها الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والربط الكهربائي، والتنمية الحضرية، والبناء والتطوير العقاري، والمدن الذكية، بالإضافة إلى مجال الدفاع والصناعات العسكرية. كما أعلنت تركيا أنها تستهدف رفع التجارة المتبادلة مع المملكة لتصل إلى ١٠ مليارات دولار على المدى القصير، و ٣٠ مليار دولار على المدى الطويل (الشرق الأوسط، ٢٠٢٣).

كما شهدت العلاقات بين الإمارات وتركيا نموًا ملحوظاً، إذ زادت التجارة غير النفطية بينهما بنسبة ٤٠% لتبلغ ١٨,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مما وضع تركيا ضمن قائمة أكبر ١٠ شركاء تجاريين لدولة الإمارات حول

والشراكات الاتفاق الرباعي (كواد) الذي يضم إلى جانب الولايات المتحدة كلاً من اليابان وأستراليا والهند، وتحالف أوكوس الذي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا)، بهدف مواجهة التوسع الصيني المتنامي في آسيا والمحيط الهادئ.

(٤) لا يُعد اعتماد الصين على الطاقة من الخليج جديداً، ففي السنوات ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٨ كان شركاء الصين الرئيسيين في استيراد النفط هم عمان واليمن وإيران والسعودية إلى جانب روسيا واندونيسيا. لكن منذ عام ٢٠٠٠ ونتيجة لكبر حجم الاقتصاد الصيني، ازدادت الحاجة الصينية إلى النفط وارتفعت أهمية دول الخليج بالنسبة إلى أمن الطاقة في الصين، إذ تستورد بكين ٧٠ في المئة من استهلاكها النفطي من الخليج. (٥) حيث أعلنت السعودية وإيران من بكين في مارس ٢٠٢٣ توصلهما لاتفاق يفرض بإعادة العلاقات الدبلوماسية التي انقطعت منذ سبع سنوات تبعها تدهور كبير في العلاقات الملتهبة بطبيعتها بين البلدين منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. يشكك بعض الباحثين في صمود هذا الاتفاق بينما تأمل السعودية أن يؤدي تقاربها مع إيران إلى دفع طهران لممارسة نفوذها على الحوثيين في اليمن من أجل الانخراط في عملية سلام لإنهاء الحرب، فإنه لا تظهر في الأفق أية بوادر قوية للوصول إلى سلام مستدام في اليمن ويعالج الهواجس الأمنية للسعودية بشكل كامل. علاوة على ذلك، فإن القضايا الأخرى المؤثرة على العلاقات الإيرانية السعودية مثل البرنامج النووي الإيراني والقضايا الإقليمية الأخرى التي يتنافس فيها البلدان كالعراق ولبنان تبدو بعيدة عن المعالجات الكاملة لها؛ مما يجعل التهدة السعودية الإيرانية أكثر عرضة للمخاطر في المستقبل وأقل قدرة على الاستقرار.

العالم، وبلغ إجمالي حجم الاستثمارات الإماراتية في تركيا نحو ٧,٨ مليار دولار نهاية العام ٢٠٢١ في قطاعات متنوعة شملت الخدمات المالية والعقارات والنقل والمواصلات والطاقة المتجددة والموانئ والخدمات اللوجستية. وفي مارس ٢٠٢٣ تم توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين تركيا والإمارات ويتم بموجبها إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على ٨٢% من المنتجات والسلع، إلى جانب إزالة الحواجز غير الضرورية أمام التجارة وخلق مسارات جديدة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية. وذلك بهدف زيادة التجارة البينية غير النفطية إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار سنوياً في غضون ٥ أعوام، وزيادة تدفقات الاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل الخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية والأمن الغذائي والطاقة المتجددة (وزارة التجارة الخارجية الإماراتية، ٢٠٢٣).

كما مثل التطبيع مع إسرائيل مشهداً أساسياً في العلاقات الاقتصادية الخليجية بعد توقيع الإمارات الاتفاق الإبراهيمي مع إسرائيل في عام ٢٠٢٠، والذي يُعد خروجاً على عقود من السياسة العربية تجاه القضية الفلسطينية وتأكيداً لسيطرة المدخل النفعي في بناء العلاقات الدولية بالمنطقة. واستهدف الاتفاق تعزيز التعاون مع إسرائيل في التجارة والاستثمار في قطاعات متعددة أهمها الخدمات المالية والطاقة والأمن والتكنولوجيا وأمن المياه. وفي أعقاب ذلك أعلنت شركة "مبادلة" للطاقة في أبو ظبي في عام ٢٠٢١ عن شرائها لنسبة ٢٢% من حقل غاز تمار الإسرائيلي. وخلال عام ٢٠٢٢ أعلن عملاق الطاقة الإماراتي "أدنوك" عن عرضه للاستحواذ على نسبة ٥٠% من شركة إنتاج الغاز الطبيعي الإسرائيلية "نيوميد إنبرجي". كما تم توقيع اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة بين البلدين دخلت حيز النفاذ في أبريل ٢٠٢٣ لتلغي أو تقلص الرسوم الجمركية على أكثر من ٩٦% من السلع. ووفقاً لبيانات عام ٢٠٢٢ بلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين أكثر من ٢,٥ مليار دولار، وتأمل الإمارات في زيادة هذا الحجم إلى ١٠ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٣٠ (أوبال ولينجتون ٢٠٢٣، وزارة الاقتصاد الإماراتية).

كما عززت دول مجلس التعاون الخليجي علاقاتها بالهند، وبدا التقارب بين الإمارات والهند واضحاً باستثمارات تزيد عن ١٠٠ مليار دولار في قطاعات الزراعة والتصنيع والبنية التحتية الهندية، كما تم توقيع اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة بينهما في مايو ٢٠٢٢، والتي تهدف إلى زيادة التجارة الثنائية لتصل إلى ٤٥ مليار دولار في عام ٢٠٣٠، وقد ساهمت بالفعل في زيادة بنسبة ٧% في التجارة غير النفطية بينهما خلال عام ٢٠٢٢. كما شهدت العلاقات السعودية الهندية أيضاً مزيداً من التقارب، إذ تُعد المملكة ثاني أكبر مزود للنفط للهند، وقد تم تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة وتزايدت الاستثمارات السعودية في الاقتصاد الهندي لنحو ٣ مليارات دولار سنوياً، ويجري العمل على تنفيذ خط كابلات بحرية لنقل الكهرباء يربط الساحل الغربي الهندي بالسعودية (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣). ومؤخراً خلال قمة مجموعة العشرين في سبتمبر ٢٠٢٣ تم الإعلان عن مبادرة لإنشاء ممر الهند- الشرق الأوسط- أوروبا الاقتصادي (India-Middle East-Europe Economic Corridor IMEC)، وهو عبارة عن ممر تجاري متصل يربط بين الهند والإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل ليصل لأوروبا، وذلك عبر خطين أحدهما ملاحى والآخر للسكك الحديدية. وبالإضافة للربط التجاري بين الهند وأوروبا، فإن المبادرة تمتد لدعم التحول الرقمي والطاقة النظيفة بالمنطقة (Pradhan, 2023). وفي إطار التوجه ذاته، شهدت العلاقات الخليجية اليابانية نمواً ملحوظاً لدعم مستقبلها الاقتصادي وتعزيز استثماراتها في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي.

واستمرت دول المنطقة في علاقاتها مع دول أوروبا التي تحاول إيجاد إمدادات نفطية بديلة عن الغاز الروسي متجهة إلى الخليج العربي، وهو الخيار الأفضل من حيث الوفرة والبنية التحتية. وقد أبرمت كل من إيطاليا وألمانيا صفقات جديدة مع قطر، وفعلت فرنسا الشيء نفسه مع الإمارات. كما تم توقيع اتفاقيات للتعاون بين أوروبا والخليج العربي فيما يتعلق بالطاقة النظيفة كامتداد للاتفاقيات السابقة بشأن الهيدروجين الأخضر بين الاتحاد الأوروبي والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وتُعد موافقة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، على وثيقة العلاقات الاستراتيجية مع دول الخليج، في اجتماع لوكسمبورج في يونيو ٢٠٢٢ تأكيداً على هذه العلاقات،

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة هي الأولى من نوعها وتمخضت عن خلق منصب المبعوث الخاص للخليج لأول مرة في تاريخ الاتحاد الأوروبي (انديبننت، ٢٠٢٢).

وبينما حافظت أغلب دول المجلس على علاقاتها بالولايات المتحدة في الأمور ذات الصلة بالأمن والدفاع. واستضافت الإمارات في فبراير ٢٠٢٣ اجتماع مجموعة أي ٢ يو ٢ "I2U2" (٦). فمن الواضح أن علاقة السعودية مع الولايات المتحدة تمر بمرحلة مهمة من إعادة ترتيب الأولويات، لا سيما في ظل إدارة بايدن (٧)، الذي أعلن ومعه بعض من أعضاء الكونغرس الأمريكي عن إعادة تقييم علاقات واشنطن بالرياض، إثر قرار أوبك بلس "OPEC+" بشأن خفض إنتاج النفط بنحو ٢ مليون برميل في أكتوبر ٢٠٢٢ (HIR, 2023).

وعلى المستوى الإقليمي نجحت القمة الخليجية التي عُقدت في مدينة العلا السعودية في يناير ٢٠٢١ في طي أربع سنوات من الأزمة الخليجية، وتدشين عهد جديد من العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث عكست المصالحات التي أعقبت قمة العلا (السعودية القطرية، والقطرية الإماراتية، والقطرية البحرينية، والقطرية المصرية) عودة أهمية مجلس التعاون الخليجي كمنظمة قادرة على تنظيم العلاقات بين دول المجلس من جهة، وتعظيم شأن منطقة الخليج في السياسات الإقليمية من جهة أخرى، كما عكست الاهتمام بأمن المنطقة واستقرارها، والسعي للتحويل لصفر صراعات وإدارة النزاعات في لبنان وسوريا وفلسطين وإعادة إعمار العراق (عبد الرحمن الراشد، ٢٠٢١).

وبينما تبدو هذه الصياغة الجديدة لمعادلة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي متوافقة مع رؤية مصر السياسية والاقتصادية، حيث تسعى لإنهاء كافة الخلافات والصراعات في المنطقة وتنويع شراكات التعاون الاقتصادي في إطار متوازن، وجاء طلب مصر للانضمام لمجموعة البريكس "BRICS" على أثر انضمامها لبنك التنمية التابع للمجموعة، وعودة العلاقات المصرية القطرية والمصرية التركية مؤكداً على ذلك. بيد أنه لا تزال هناك بعض ملفات لاختلاف الرؤى بشكل واضح مع السياسة الخارجية للإمارات والسعودية تجاه القضايا السياسية والأمنية في إثيوبيا وليبيا واليمن والسودان وكيفية إدارة العلاقة مع إسرائيل وإيران. علاوةً على ذلك، فإن الشراكات الشاملة الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تؤدي إلى تقليص دور مصر كشريك أممي أساسي في المنطقة وتقليص العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري حالياً.

(٢) العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية الواقع والمستجدات

لقد اتسمت علاقة مصر مع دول مجلس التعاون الخليجي، في أغلب مراحلها، بالثبات والاستقرار في إطار يحكمه التكامل والتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ارتباطاً بفهم مكامن القوة والتكامل، فمصر تمتلك الريادة العسكرية وأساس أمن واستقرار المنطقة وحائط الدفاع الأول لها، ومصدر الموارد البشرية والريادة الثقافية والفكرية، بينما دول الخليج هي مصدر رؤوس الأموال. ونتناول فيما يلي تطور العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية بما يشمل مجالات التكامل، وكذلك مجالات التنافس في إطار المستجدات التي تشهدها المنطقة.

(٦) وهو منتدى اقتصادي حكومي يضم الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، وقد صدر أول بيان مشترك للمجموعة في ١٤ من يوليو ٢٠٢٢، معلناً أن هذه البلدان تهدف إلى التعاون في الاستثمارات المشتركة والمبادرات الجديدة في قطاع المياه، الطاقة، النقل، الفضاء، الصحة، والأمن الغذائي.

(٧) والواقع أن العلاقات السعودية الأمريكية مرت مؤخراً بالعديد من محطات التوتر بعد حالة من الهدوء وتحسن العلاقات في عهد الرئيس ترامب مقارنة بعهد الرئيس أوباما، حيث نظر ترامب للعلاقات الأمريكية السعودية من منطلق رجل الأعمال البرجماتي وليس من المنطق السياسي وتبنت واشنطن موقف الحليف القوي للسعودية، بيد أن التوتر السعودي الأمريكي عاود للصعود منذ الحملة الانتخابية للرئيس بايدن وخلال الأيام الأولى لتوليها المنصب كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد تصريحاته المتعلقة بإحياء الاتفاق النووي مع إيران، وقرار الإدارة الأمريكية في ١٢ من فبراير ٢٠٢١ بإلغاء تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية. وعلى الرغم من سيطرة البعد السياسي على العلاقات الخارجية لإدارة بايدن، إلا أن معادلة النفط في العلاقات الأمريكية السعودية لا تزال بارزة في التوجهات الحالية ويتوقع أن تستمر في المستقبل.

(١-٢) مزيد من التكامل في ظل أزمات متتالية

لطالما ظل التكامل هو أساس العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، وشملت أهم مجالات التعاون المساعدات من دول المجلس لمصر في ظل الأزمات الصعبة التي شهدتها الاقتصاد المصري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول المجلس في مصر، التجارة بين مصر ودول المجلس، تحويلات المصريين العاملين بدول المجلس، والسياحة الوافدة لمصر من دول المجلس.

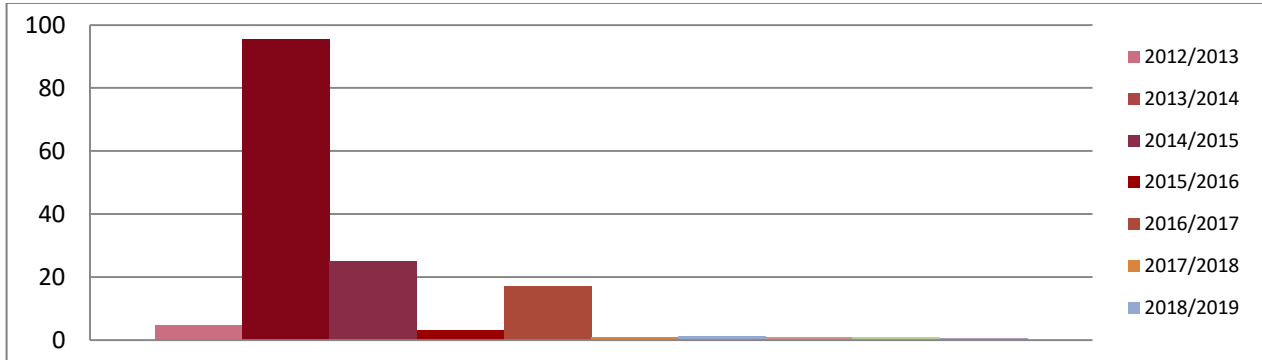
(١-١-٢) المساعدات الخليجية لمصر:

ساهمت المساعدات المالية من دول المجلس (وبصفة خاصة من الإمارات والسعودية والكويت) بشكل كبير في دعم الاقتصاد المصري وتحسين أوضاع المالية العامة في أعقاب الأزمات الصعبة التي مر بها. وقد زادت المساعدات الخليجية لمصر بشكل ملحوظ عقب تولي الرئيس السيسي حكم مصر حيث كانت مصر الدولة الأكثر استقبالية للمساعدات الخليجية. ففي منتصف عام ٢٠١٣ أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت عن حزمة مساعدات بقيمة ١٢ مليار دولار، يتكون نصفها من ودائع طويلة الأجل منخفضة الفائدة لدى البنك المركزي المصري، ويتم تقديم الباقي كمنح، بشكل رئيسي في شكل توريد المنتجات البترولية بهدف تخفيف الآثار السلبية لانقطاع التيار الكهربائي خلال عام ٢٠١٣.

وخلال الفترة من عام ٢٠١٣ - ٢٠٢٢ ازدادت المنح الخليجية لمصر، وبلغت ذروتها في عام ٢٠١٤ وفقاً لبيانات وزارة المالية المصرية لتصل لنحو ٩٦ مليار جنيه، تتضمن منح نقديه بنحو ٢١ مليار جنيه "٣ مليارات دولار" من دولتي الإمارات والسعودية، ونحو ٥٣ مليار جنيه منح عينيه في صوره مواد بترولية من بعض دول الخليج، إلى جانب نحو ٢٠ مليار جنيه قيمة ما تم استخدامه من الوديعة الحكومية السابق الحصول عليها من دول الخليج في مطلع التسعينيات، وفقاً لقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٣. ويوضح شكل رقم (٢) تطور إجمالي المنح الخليجية لمصر.

شكل رقم (٢)

تطور إجمالي المنح من دول مجلس التعاون الخليجي لمصر (مليار جنيه مصري)



المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد متباينة

هذا وقد دعمت حزم التنشيط الممولة من المنح والإعانات الحكومية سد الفجوات وتحقيق الأهداف التنموية في مصر، حيث قامت الإمارات بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية خلال هذه الفترة للمشاركة في تنفيذ عدد من المشروعات التنموية في قطاعات اقتصادية أساسية في مصر، من بينها بناء صوامع لتخزين القمح والحبوب بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لمصر (٢٥ صومعة) وإنشاء وحدات سكنية (نحو ٥٠ ألف وحدة سكنية في ١٨ محافظة)، وبناء المدارس (١٠٠ مدرسة)، إضافة إلى استكمال عدد من المشروعات في مجالات الرعاية الصحية، والصرف الصحي، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة. ووفقاً لبيانات الصندوق الكويتي للتنمية

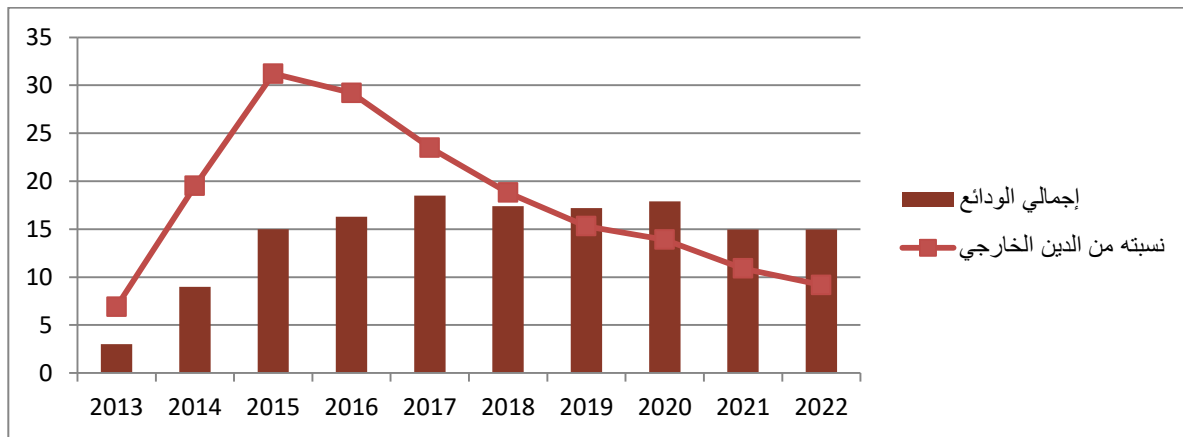
يتبنى الصندوق ٢٠ مشروعًا تنمويًا في مصر تُقدر قيمتها بنحو ٣٣٧ مليار دولار (بما يشمل القروض، والمنح، والدعم الفني) منذ أكتوبر ٢٠١٣ (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية).

وفيما يتعلق بالودائع طويلة الأجل فقد نتج عن التحويلات الأولية من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال شهر يوليو ٢٠١٣، زيادة الودائع طويلة الأجل للبنك المركزي من ٣ مليارات دولار في نهاية يونيو ٢٠١٣ (والتي كانت قد أودعها صندوق التنمية السعودي سابقًا) إلى ٩ مليارات دولار بما يمثل ١٩,٥% من حجم الدين الخارجي (فيما بلغ حجم الديون العربية نحو ٢٤% من إجمالي الدين الخارجي جاء أغلبها من الإمارات والسعودية). وخلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ أودع هذان الحليفتان الخليجان الأساسيان ٥ مليارات دولار أخرى إجمالاً لدعم احتياطي النقد الأجنبي في مصر واستكمال تسهيل تمويل ممدد بقيمة ١٢ مليار دولار وقعته مصر مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٦. وبلغ إجمالي الودائع الخليجية طويلة الأجل ذروته بما يزيد عن ١٨ مليار دولار في منتصف عام ٢٠١٧. وانخفض إلى ١٧,٤ مليار دولار في ٢٠١٨ بعد سداد الأقساط النهائية لليبيا. وبينما كان من المقرر سداد ١٠,٤ مليار دولار إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت خلال عام ٢٠١٩، فوفقًا لأحدث بيانات متاحة من البنك المركزي حتى نهاية عام ٢٠٢٢ يتضح أن أغلب آجال هذه الودائع قد تم تمديدتها حيث توضح البيانات أنه قد تم سداد ٢ مليار دولار للسعودية فقط خلال عام ٢٠٢٠. ويوضح شكل رقم (٣) تطور إجمالي الودائع طويلة الأجل من دول المجلس بالبنك المركزي المصري ونسبتها من الدين الخارجي.

وأهم ما يُلاحظ من خلال الشكل أنه على الرغم من تزايد قيمة الودائع الخليجية طويلة الأجل لدى البنك المركزي المصري إلا أن نسبتها من الدين الخارجي لمصر اتجهت للتناقص بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، مما يعكس أنها لم تساهم بشكل كبير في سد فجوة التمويل الخارجي حيث استمرت الديون الخارجية في التزايد، وعليه فإنها لم تساهم في حل الأزمات المالية التي واجهها الاقتصاد المصري بل تم استخدامها كمسكنات مؤقتة حيث استمرت قيمة الجنيه المصري في الانخفاض خلال فترة الدراسة (-٣٥% تقريبًا).

شكل رقم (٣)

تطور إجمالي الودائع طويلة الأجل (مليار دولار) من دول مجلس التعاون الخليجي ونسبتها من الدين الخارجي



المصدر: البنك المركزي، تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري، أعداد متباينة

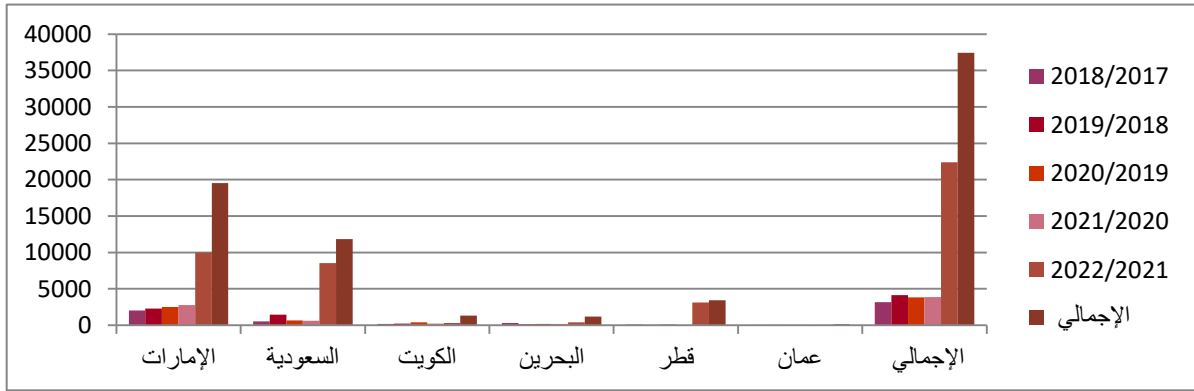
ووفقًا لبيانات آخر تقارير الوضع الخارجي لمصر عام ٢٠٢٣ نلاحظ تزايد قيمة الودائع قصيرة الأجل من كل من الإمارات والسعودية وقطر بنحو ١٤ مليار دولار (٥ مليار، ٥ مليار، ٤ مليار على التوالي) لدعم احتياطي النقد الأجنبي كوسيلة لحماية قيمة الجنيه المصري. ويعكس ذلك تغير سياسة هذه الدول لدعم الاقتصاد المصري والاتجاه للودائع قصيرة الأجل نتيجة ارتفاع المخاطرة، ومن جانب آخر فإن تحسن العلاقات الدبلوماسية مع قطر أدى إلى معاودة ظهورها في المشهد لدعم الاقتصاد المصري من جديد.

(٢-١-٢) الاستثمارات الخليجية في مصر:

شهدت مصر خلال السنوات الماضية تدفقًا متزايدًا لاستثمارات دول مجلس التعاون الخليجي، جاء أغلبها من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، كما شهدت الاستثمارات القطرية تزايدًا ملحوظًا خلال العامين الماضيين في إطار تحسن العلاقات الدبلوماسية المصرية القطرية. وبوجه عام يُلاحظ ضعف الاستثمارات الكويتية والقطرية على الرغم من أنهما يمتلكان اثنين من أكبر الصناديق السيادية في العالم (هيئة الاستثمار الكويتية ٨٠٣ مليار دولار، جهاز قطر للاستثمار ٤٧٥ مليار دولار أمريكي (SWFI, 2023)). وتتركز أهم الاستثمارات الخليجية في مصر في القطاعات الخدمية التي تضم خدمات النقل واللوجستيات والصحة والتعليم والاستشارات، والاتصالات، والقطاع المالي، وقطاع الإنشاءات، يليها الاستثمار الصناعي، والاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية، والاستثمار السياحي، والطاقة.

شكل رقم (٤)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي لمصر (مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بيانات غير منشورة.

ومن خلال شكل رقم (٤) نلاحظ التزايد الكبير لاستثمارات دول المجلس وبصفة خاصة السعودية والإمارات خلال العامين الأخيرين ٢٠٢٢-٢٠٢١ وقد ارتبط هذا التزايد بشكل كبير بنمو فوائض ميزانيات دول الخليج مع تزايد أسعار النفط وتزايد استثمارات الصناديق السيادية بها، كما جاء انعكاسًا لتغير سياسة دول الخليج نحو مصر بإخراج السياسة من المعادلة، والسعي للتوظيف الأمثل للأموال الخليجية بما يضمن تحقيق عوائد مجزية عليها (كستيلي سيبيستيان، ٢٠٢٠). ويأتي التزايد خلال عام ٢٠٢٢ في إطار اتفاق التسهيل الممدد مع صندوق النقد الدولي لدعم الإصلاحات المالية لمصر والذي يعتمد جزئيًا على الاستثمارات الخليجية لضمان سد فجوة التمويل الخارجية خلال الفترة فيما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٧ حيث تبلغ الاستثمارات الخليجية المستهدفة نحو ٨,٧ مليار دولار. (IMF, 2023)

ووفقًا لأحدث البيانات فإن تنفيذ هذا الاتفاق يواجه مجموعة من الصعوبات ناتجة عن اختلاف الرؤى في إطار المفاوضات المشتركة بين مصر ودول المجلس، يتعلق أهمها بالخلاف حول تقييم الأصول المعروضة للبيع في ظل عدم استقرار قيمة الجنيه المصري ووجود اختلاف بين سعر السوق الرسمي وغير الرسمي، وكذلك أنشطة الشركات المطروحة والحصص المطروحة بها. فبينما أعلنت الحكومة في يناير ٢٠٢٣ عن نيتها لبيع حصص (تتراوح بين ١٠ إلى ٤٠%) من ٣٢ شركة مملوكة للدولة، كان الشركاء الخليجيون أكثر اهتمامًا بحجم الأسهم التي يتم بيعها حيث استهدفوا الخصخصة الكاملة لبعض الأصول ونقل السيطرة الإدارية الكاملة إليهم، كما كانوا أكثر اهتمامًا بنشاط الشركات المعروضة من منظور تجاري سعيًا لتحقيق مكاسب مالية. ويبدو ذلك واضحًا في الاستثمارات السعودية حيث تهدف الشركة السعودية المصرية للاستثمار بشكل كبير إلى نقل المسؤولية الكاملة وصلاحيات اتخاذ القرارات المالية إلى صندوق الاستثمارات العامة للمملكة، كما تركز بشكل حصري على تحقيق

عوائد طويلة الأمد على الاستثمارات. وبالتالي يركز الصندوق على القطاع المصرفي الأمثل للاستثمار طويل الأمد، وعلى الاستحواذ على وسائل الإعلام مما يساعد في بناء قوتها الناعمة، بينما تتجاوز اهتماماتها عن الاستثمار في القطاعين السياحي والعقاري اللذان تعدهما مشبعين. ويساعد هذا الطرح على فهم سبب إصرار السعودية على الاستحواذ على المصرف المتحد، وهو أحد المصارف المصرية الأكثر ربحية، بالجنيه المصري المخفضة قيمته بدلاً من الدولار كما تريد الحكومة المصرية، ونتيجة لهذا الخلاف توقفت مفاوضات الاستحواذ في فبراير ٢٠٢٣. وكان للإمارات نظرة أشمل للتوازن بين الاستثمار التجاري والسياسي، حيث ترى الإمارات أن الاستثمار في الموانئ والخدمات اللوجستية المصرية (من خلال مجموعة موانئ أبو ظبي المملوكة للدولة) يمكن أن يحقق لها مكاسب سياسية وأمنية، بالإضافة إلى عوائد مالية ويتوافق مع رؤيتها الاستراتيجية. أما قطر فتبدو مترددة بشأن ضخ مبالغ كبيرة من الأموال في مصر، نظراً لأن حالة الثقة والتوافق السياسي بين الجانبين لا تزال هشة.

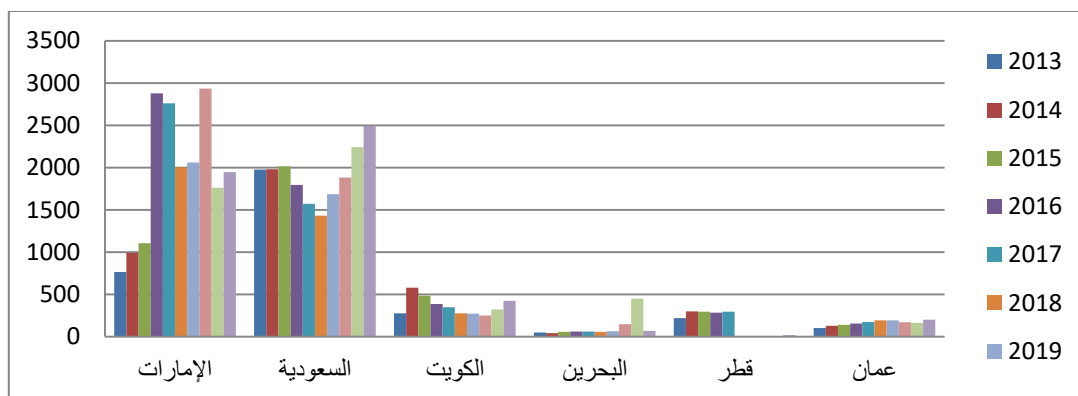
وأمام الضغط من دول الخليج بدأت الحكومة المصرية في إعادة تقييم الأوضاع، وبعد أسابيع فقط من إدراج ٣٢ شركة للبيع الجزئي، أضافت الحكومة المصرية شركات جديدة من قطاعات اقتصادية لم تكن مدرجة ضمن سياسة ملكية الدولة. وتميل الآراء إلى أنه مع نفاذ الوقت المتاح أمام مصر لزيادة التدفقات المالية بالنقد الأجنبي، قد تضطر الحكومة إلى استرضاء دول الخليج من خلال توسيع عروض المحافظ الاستثمارية، وتعديل البنية التحتية للاستثمار في مصر، خاصة في ظل وجود منافسين لجذب الاستثمارات الخليجية (حفصة حلاوة، ٢٠٢٣، Magdy & Westall, 2023)

(٢-١-٣) التجارة الخارجية المصرية مع دول المجلس:

تعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من بين أكبر الشركاء التجاريين لمصر ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن نحو ٨٢% من صادرات مصر لدول المجلس تتجه إليهما، كما أن أكثر من ثلثي واردات مصر من دول الخليج تأتي منهما.

شكل رقم (٥)

تطور الصادرات السلعية المصرية إلى دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار)

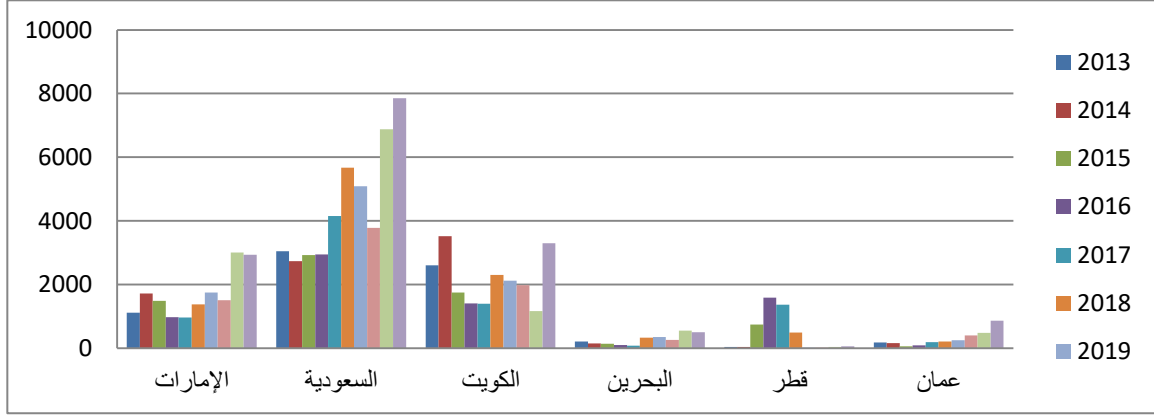


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بيانات غير منشورة

وبناء على بيانات تطور التجارة السلعية بين مصر ودول المجلس، كما هي موضحة من خلال شكلي رقم (٥، ٦)، يلاحظ أنها شهدت حالة من التذبذب، حيث شهدت قيمة الصادرات السلعية المصرية للشركاء التجاريين الأكبر انخفاضاً ملحوظاً في عامي ٢٠١٧-٢٠١٨، بينما شهدت الواردات المصرية من السعودية تزايداً ملحوظاً في عام ٢٠١٨.

شكل رقم (٦)

تطور الواردات السلعية المصرية من دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار)

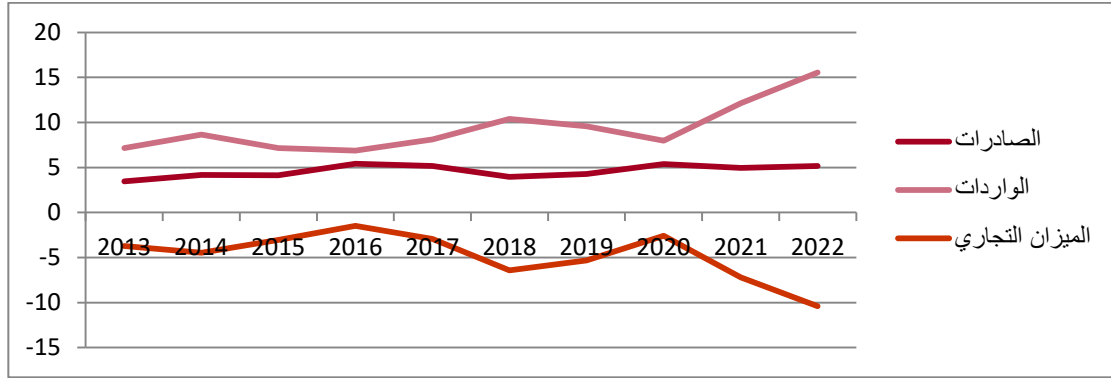


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بيانات غير منشورة

وكما هو موضح من خلال شكل رقم (٧)، واصل عجز الميزان التجاري بين مصر ودول المجلس خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٢، حيث ازداد بشكل ملحوظ خلال الفترة بين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وبلغ أقصاه في عام ٢٠٢١.

شكل رقم (٧)

تطور صافي الميزان التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار)

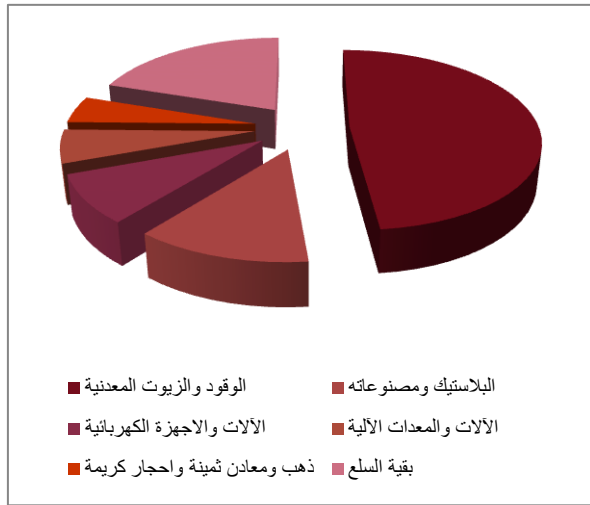


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بيانات غير منشورة

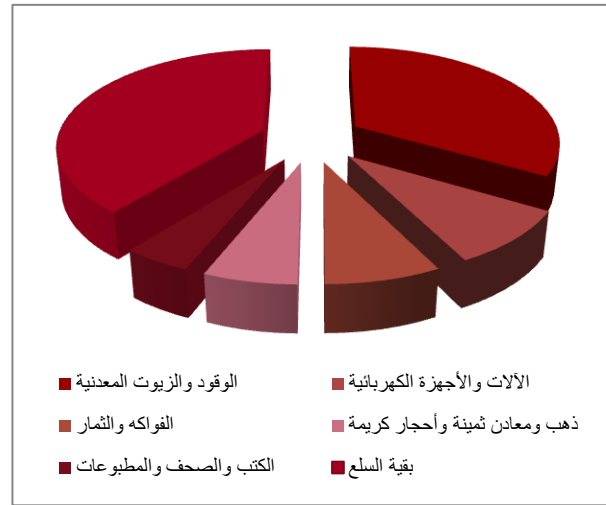
وقد ارتبط هذا التذبذب بالتقلبات في أسعار الطاقة العالمية، حيث يشكل الوقود والزيوت المعدنية النسبة الأعم من هيكل التجارة الخارجية لمصر مع دول المجلس، وبما يزيد عن ٤٨% من واردات مصر من دول الخليج، كما هو موضح في شكل رقم (٨). كما يرتبط التذبذب أيضاً بأوضاع العلاقات السياسية بين الطرفين. (٨)

(٨) خلال رئاسة الرئيس مرسي، وافقت قطر على التبرع بخمس شحنات من الغاز الطبيعي المسال لمصر لتغطية الالتزامات التعاقدية للمستثمرين في مصانع تصدير الغاز الطبيعي المسال في مصر، والتي توقفت عن العمل بسبب نقص إمدادات الغاز المحلي. كانت قطر من بين الموردين الرئيسيين للغاز الطبيعي المسال بمجرد أن بدأت مصر في إنشاء مرافق استيرادها في عام ٢٠١٥، وانعكس ذلك في زيادة صادرات قطر إلى ٩٦٦ مليون دولار في ٢٠١٥/٢٠١٦ ونحو ملياري دولار في ٢٠١٦/٢٠١٧. بدأت الإمدادات من قطر في الانخفاض بعد مقاطعة منتصف عام ٢٠١٧، وبحلول أواخر عام ٢٠١٨ توقفت مصر تماماً عن استيراد الغاز الطبيعي المسال. كان هذا ثابتاً على مدار السنوات الست الماضية، باستثناء فجوة بين أكتوبر ٢٠١٦ ومارس ٢٠١٧ عندما تم تعليق الإمدادات السعودية في بادرة استثناء واضحة من أحكام المحاكم المصرية فيما يتعلق بنقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية. وقد تم الإعلان عن نقل السيادة خلال زيارة قام بها الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود إلى مصر في أبريل ٢٠١٦ تم خلالها إبرام صفقة إمداد وقود مدعومة بالائتمان لمدة خمس سنوات.

شكل رقم (٩)
الهيكل السلعي للواردات
لمصر من دول مجلس التعاون الخليجي



شكل رقم (٨)
الهيكل السلعي للصادرات المصرية
لدول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بيانات غير منشورة

جدول رقم (٢)

حصة الصادرات والواردات المصرية من إجمالي صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي

دول الخليج	إجمالي الواردات إجمالي (مليار دولار)	الواردات من مصر (% من إجمالي الواردات من كل الشركاء)	إجمالي الصادرات إجمالي (مليار دولار)	الصادرات إلى مصر (% من إجمالي الصادرات إلى كل الشركاء)
الإمارات	٤٢٤,٥٢٥	٠,٤٦	٥٩٨,٥٠٩	٠,٤٩
السعودية	١٨٨,٣٣٦	١,٣	٤١٠,٤٦٠	١,٩
الكويت	٣٤,٦٥٢	١,٢	١٠٤,١١٨	٣
البحرين	١٥,٥٣٧	٠,٤٣	٢٩,٧٨٨	١,٧
قطر	٣٣,١٩٩	٠,٠٦	١٢٩,٨١٠	٠,٠٥
عمان	٣٦,٨٨٨	٢,٤	٦٢,٩٠٤	٠,٣٢

المصدر: تم تقديرها بواسطة الباحثة من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وبيانات تقرير منظمة التجارة العالمية ٢٠٢٣ WTO وبمراجعة حصة تجارة مصر السلعية مع دول المجلس بالنظر إلى إجمالي حجم التجارة السلعية لدول المجلس، يُلاحظ ضعف الوزن النسبي لتجارة مصر مع دول المجلس بصفة عامة، كما هو موضح في جدول رقم (٢).

وواقع الأمر أن تنمية التجارة البينية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي تواجهها العديد من المعوقات، أهمها الضعف الواضح للهيكل السلعي للتجارة بين مصر ودول الخليج، حيث يسيطر عليه سلعة واحدة فقط، وهي الوقود والزيوت المعدنية، والتي تمتلك فيها دول المجلس ميزة تنافسية أكبر. كما أن الفواكه والخضروات، والتي تمتلك مصر فيها ميزة تنافسية، تمثل نسبة أقل من ٨% من حجم الصادرات المصرية لدول الخليج. فضلاً عن انخفاض تنافسية الصادرات المصرية السلعية، وافتقار التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية، وافتقار العديد من المنتجات للمواصفات القياسية ومعايير الجودة الشاملة. بالإضافة إلى العديد من المعوقات المرتبطة بعملية التصدير، من بينها عدم الاتفاق بشأن قواعد المنشأ، وعدم فعالية الاتفاقيات المبرمة بين مصر ودول

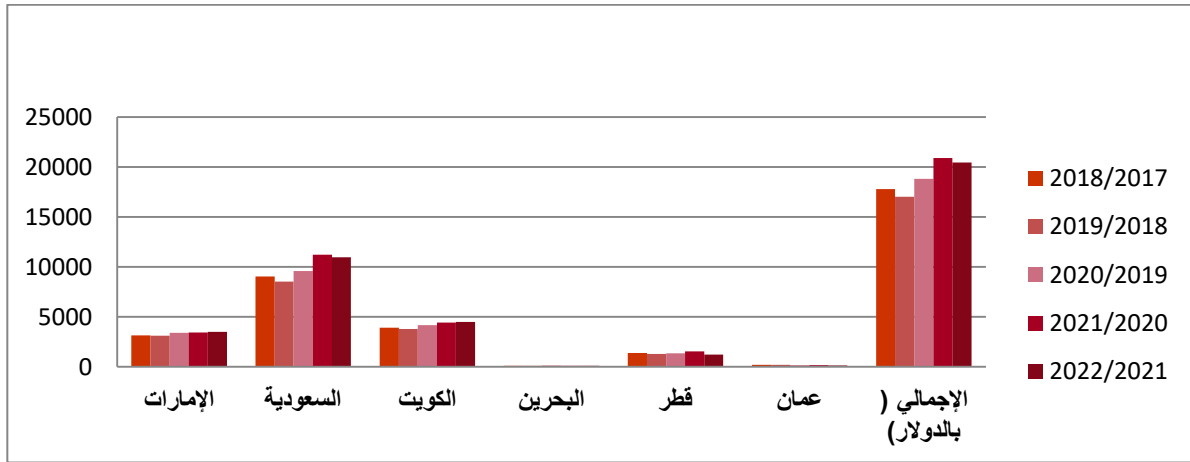
المجلس، سواء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو الاتفاقيات الثنائية، في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما. فضلاً عن عدم توافر الدعم الفني للمصدرين، وغياب الشفافية في كافة الإجراءات التصديرية (عبد الحي حنان، ٢٠٢١).

(٤-١-٢) تحويلات المصريين العاملين بدول المجلس

تُعد تحويلات المصريين العاملين بدول مجلس التعاون الخليجي أحد أهم مصادر تدفقات العملات الأجنبية الداخلة لمصر. وقد بلغ متوسط هذه التدفقات الواحدة أكثر من ١٩ مليار دولار سنويًا على مدى السنوات الخمس الماضية، بما يمثل ربع إجمالي إيرادات الحساب الجاري، ويأتي أغلبها من المملكة العربية السعودية بما يمثل نحو ٥٢% كما هو موضح من خلال شكل رقم (١٠). ويلاحظ انخفاض حجم التحويلات خلال العام الأخير ٢٠٢٢، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها عدم التطابق بين سعر الصرف الرسمي والسعر السائد في الأسواق غير الرسمية، فضلاً عن إنهاء خدمة العاملين في بعض دول الخليج بسبب سياسات التوطين، التي تعد جزءاً من الخطط القومية واستجابة لمطالب داخلية.

شكل رقم (١٠)

تطور تحويلات المصريين العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار)



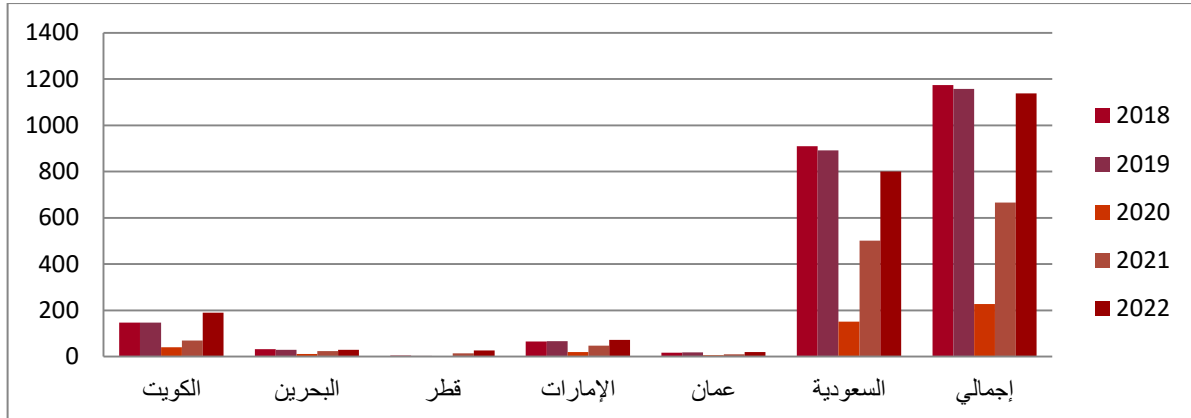
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بيانات غير منشورة

(٥-١-٢) السائحون الوافدون لمصر من دول المجلس:

يمثل السائحون الوافدون لمصر من المملكة العربية السعودية أحد أهم أسواق السياحة المصرية، سواء من حيث أعداد السائحين الوافدين، أو طول فترة الإقامة، أو ارتفاع معدل الإنفاق. وبالنظر لتطور أعداد السائحين الوافدين لمصر من دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال شكل رقم (١١)، يُلاحظ ضعف أعداد السائحين الوافدين من بقية دول المجلس. وبالرجوع إلى هيكل الوجهات السياحية لدول مجلس التعاون الخليجي، يتضح أن مصر لا تظهر ضمن قائمة الوجهات الأهم للسائحين من دول المنطقة (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي).

شكل رقم (١١)

تطور أعداد السائحين الوافدين لمصر من دول مجلس التعاون الخليجي (بالآلف)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بيانات غير منشورة.

(2-2) المشهد التنافسي للعلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية في ظل سياسات التنوع

إذا كان التعاون والتكامل هو المسيطر على مشهد العلاقات المصرية الخليجية، فإن التوجهات الاقتصادية الحديثة لدول مجلس التعاون الخليجي، واستراتيجيات التنوع التي تبناها، وانعكاساتها على تشكيل دوائر علاقاتها الدولية، تكشف عن عدد من المجالات التي قد تكون محورًا للمنافسة الإقليمية وربما العالمية، نتناول أهمها بالعرض فيما يأتي:

(١-٢-٢) التحول لمركز دولي للتجارة واللوجستيات:

وضعت مصر في عام ٢٠٢١ خطة طموحة فيما وصفته بخارطة الطريق لاستغلال موقعها الجغرافي الفريد على البحرين الأحمر والمتوسط، ووجود قناة السويس كمر ملاحى عالمي، للتحول لمركز عالمي للتجارة واللوجستيات، وتعمل الحكومة المصرية على تنفيذ هذا التوجه من خلال وضع خطة قصيرة المدى حتى عام ٢٠٢٤، ومتوسطة المدى حتى عام ٢٠٣٠.

ووفقا لبيانات وزارة النقل، تمثل الخطة قصيرة المدى مرحلة التأهيل العاجل، وتركز على تحسين الاتصالات مع المدن الصناعية الرئيسية، وتحسين شبكات النقل المرتبطة بها، بالإضافة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ الرئيسية، وتحسين البنية التحتية القائمة، وإضافة محطات جديدة وساحات تخزين، وتطوير المعدات، والتحول الرقمي. أما الخطة طويلة المدى فتتضمن مشروعات عملاقة تشمل إنشاء ممرات لوجستية تربط البحرين الأحمر والمتوسط، وتشبيد الموانئ المتطورة لزيادة التنافسية وفقاً للمعايير العالمية المتعارف عليها، بما يحقق زيادة الدخل القومي بالعملة الأجنبية. وتستند الخطة بالإضافة للموارد المتاحة، إلى التعاون مع القطاع الخاص والشركات العالمية مع المؤسسات والدول الرائدة في هذا المجال ومن بينها الامارات، والتي تحتل دورها مركزاً رائداً عالمياً في قطاع الخدمات اللوجستية، وتعد أهم مركز لوجستي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لمؤشر البنك الدولي (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٣).

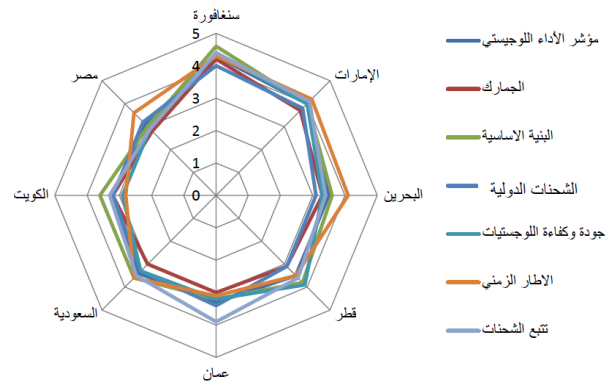
على الجانب الآخر، تسعى المملكة العربية السعودية، وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، إلى أن تصبح مركزاً لوجستياً عالمياً، وترسيخ مكانتها كبوابة عبور إلى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وحلقة وصل بين أسواق الشرق والغرب، ومركز حيوي يدعم سلاسل الإمداد العالمية. وتستهدف الخطة زيادة مساهمة قطاع النقل واللوجستيات في الناتج المحلي الإجمالي السعودي من ٦ إلى ١٠% بنهاية العقد الحالي. وتتضمن الخطة مشروعات لتطوير الإمكانات الحالية للمملكة في قطاعات الموانئ والمطارات والطرق والمنافذ الجمركية والخدمات الملحقة بها. وقد أعلنت الهيئة العامة لموانئ السعودية "موانئ" مؤخرًا عن أكثر من ١٠٠ مشروع خلال السنوات المقبلة لتنفيذ مبادرات

أساسية تهدف إلى الارتقاء بموانئ المملكة، وتوقيع اتفاقات مع الشركاء الاستراتيجيين لإنشاء ٨ مناطق لوجستية متكاملة مع شركات وطنية ودولية باستثمارات تتجاوز ثلاثة مليارات ريال (نحو ٨٠٠ مليون دولار) (الموقع الإلكتروني لهيئة الموانئ السعودية).

وبالنظر إلى الوضع التنافسي لمصر في مؤشر الأداء اللوجستي وفقاً لمعايير البنك الدولي، كما هو موضح في شكل رقم (١٢)، نلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الإمارات والسعودية، تتمتع بوضع تنافسي أقوى في كافة المؤشرات. كما يؤكد مؤشر أجيليتي للأداء اللوجستي للدول النامية تراجع الوضع التنافسي لمصر، كما هو موضح في شكل رقم (١٣). ومن خلال الشكل، نلاحظ أن مصر تمتلك وضعاً جيداً في إطار الفرص اللوجستية الدولية، بينما يعكس مؤشر الجهوزية الرقمية وضعاً ضعيفاً لقطاع الخدمات اللوجستية في مصر.

شكل رقم (١٢)

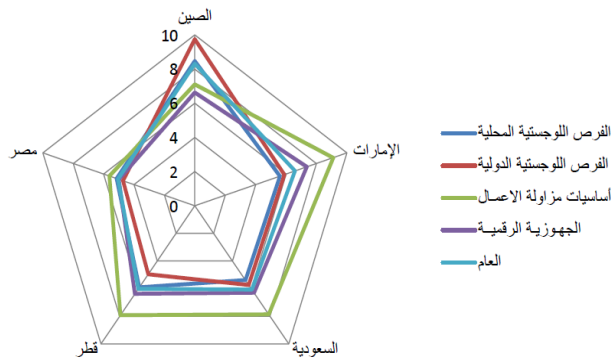
معايير الأداء اللوجستي لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر وفقاً لمؤشر البنك الدولي



المصدر: World Bank, Logistics Performance Index 2023

شكل رقم (١٣)

معايير الأداء اللوجستي لأهم دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وفقاً لمؤشر أجيليتي للأداء اللوجستي للدول الناشئة



المصدر: Agility, 2023

من ناحية أخرى، يُنظر إلى ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) على أنه منافس محتمل لقناة السويس في مصر. حيث يمكن أن يؤدي الممر إلى زيادة التجارة بين الهند وأوروبا، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على استخدام قناة السويس. كما يمكن أن يؤدي الممر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان المشاركة في الممر، مما قد يؤدي إلى المزيد من التنافسية الاقتصادية لتلك البلدان. ويقع في قلب المبادرة ممران لانتقال السلع من السفن إلى السكك الحديدية يربطان الهند بأوروبا عبر الخليج العربي. ويمتد هذان الممران، بطول ٤٨٠٠ كيلومتر، عبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل. وتشير الأراء إلى أن الممر الجديد سوف يتميز من حيث السرعة والكفاءة والتكلفة مقارنة بطريق قناة السويس، حيث إنه يجمع بين النقل البحري والسكك الحديدية. كما ستحمل مسارات السكك الحديدية للمبادرة كابلات كهربائية وأنابيب لنقل الهيدروجين النظيف ودعم التحول الرقمي (Pardhan, 2023).

(٢-٢-٢) استقطاب الاستثمارات الدولية:

تستهدف مصر بشكل أساسي استقطاب الاستثمارات الدولية المباشرة لسد فجوة التمويل الخارجية، وتنفيذ خطط ومشروعات التنمية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، فضلاً عن الإسراع بمعدلات التطور التكنولوجي. ولقد اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات وتبنت العديد من المبادرات لتهيئة بيئة الاستثمار، وتحسين مؤشرات التنافسية وسهولة الأعمال، لتصبح ضمن الأسواق الأكثر جاذبية للاستثمار الدولي، كان آخرها قائمة ضمت ٢٢ قراراً جديداً تم اتخاذها خلال أعمال الاجتماع الأول

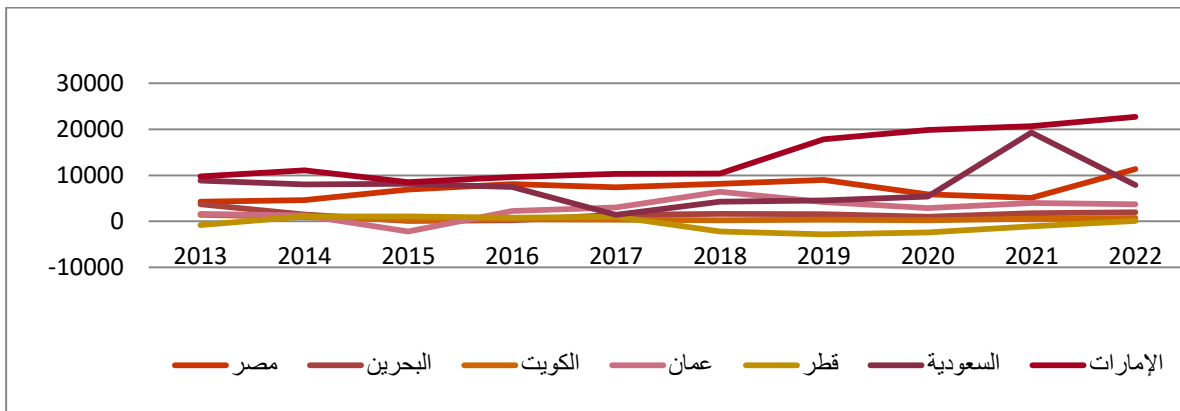
للمجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣ بعد إعادة تشكيله، وتتضمن هذه القرارات إجراءات تشريعية وتنفيذية مع التركيز على قطاعات مستهدفة بعينها.

على الجانب الآخر تتنافس دول المجلس، وبخاصة الإمارات والسعودية، أيضاً لاستقطاب الاستثمارات الدولية المباشرة، وتضع المملكة العربية السعودية خطة طموحة لمنافسة الإمارات العربية المتحدة، التي نجحت بالفعل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وجعلت مناطقها المعفاة من الضرائب مثل "جبل علي" مركزاً إقليمياً للشركات متعددة الجنسيات. وتعكس رؤية المملكة العربية ٢٠٣٠ رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي السعودي من ٣,٨% إلى المعدل العالمي (٥,٧%)، والوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي السعودي من ٤٠% إلى ٦٥%، وذلك من خلال إطلاق أربعة مناطق اقتصادية خاصة، تسمح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠% وتمنح حوافز ضريبية لجذب الشركات من الدول المجاورة مع التركيز على قطاعات محددة.

وبالرجوع لتقرير الاستثمار العالمي (٢٠٢٣) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد UNCTAD)، كما هو موضح في شكل (١٤)، نجد أن الإمارات تأتي في المركز الأول من حيث حجم الاستثمارات الداخلة (ما يقرب من ٢٣ مليار دولار)، تليها مصر (ما يزيد عن ١١ مليار دولار) ثم السعودية (٨ مليار دولار) في المركز الثالث. وقد حافظت مصر على هذا المركز منذ عام ٢٠١٦، فيما عدا عام ٢٠٢١، حيث بلغت الاستثمارات السعودية أعلى معدلاتها وقاربت الاستثمارات الدولية الداخلة لدولة الإمارات، بيد أنها عاودت التراجع بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٢٢.

شكل رقم (١٤)

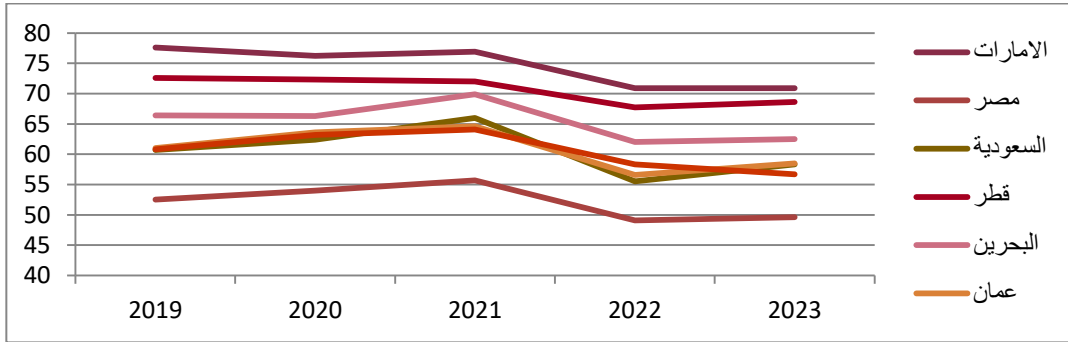
تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومصر



المصدر: UNCTAD, 2023

ووفقاً لمؤشر حرية الاقتصاد ٢٠٢٣ Index of Economic Freedom، الصادر عن مؤسسة هيرتاج في واشنطن، تأتي مصر في المرتبة ١٥١ عالمياً من أصل ١٨٤ دولة، وفي المرتبة ١١ من ضمن ١٤ دولة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما تحتل الإمارات المركز الأول، وتأتي قطر في المركز الثالث، أما السعودية فتأتي في المركز الثامن. وتعكس المؤشرات الفرعية المتعلقة بالفاعلية القضائية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حرية التجارة، والسلامة المالية وضعاً أكثر سوءاً (-٢٢,١، -٦٥، -٥٠، -٦٠,٢، -٤,١). في مؤشر حرية الاقتصاد الخاص بمصر. ويوضح شكل رقم (١٥) تطور تقييم مصر ودول المجلس في مؤشر حرية الاقتصاد العالمي.

شكل (١٥)
تطور تقييم مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر حرية الاقتصاد العالمي



المصدر: The Heritage Foundation, 2023

(٢-٣) التحول لمركز دولي للطاقة:

تخطط مصر لأن تصبح مركزًا دوليًا للطاقة بين قارات ثلاث، أفريقيا وأوروبا وآسيا، حيث تكثف جهودها في مجالات استكشاف آبار الغاز الطبيعي، وتطوير محطات الإسالة، ومشروعات الربط الكهربائي مع دول أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومشروعات الطاقة المتجددة.

وعلى مدى السنوات الماضية، تبنت مصر استراتيجية للتحويل إلى مركز إقليمي للغاز الطبيعي المسال، لا سيما بعد اكتشافها حقل ظهر العملاق في عام ٢٠١٨ وتوقفها عن استيراد الغاز، دعم هذه الرؤية أن مصر هي الدولة الوحيدة في منطقة شرق المتوسط التي تمتلك محطات لتسييل الغاز في أدكو ودمياط، مع تمتعها بوجود بنية تحتية قوية تمكن من زيادة القدرة الاستيعابية لهاتين المحطتين، بما يمكن من تحويل غاز شرق المتوسط إلى مصر عبر أنابيب صغيرة نسبيًا ثم بيعه كغاز مسال إلى القارة الأوروبية بواسطة السفن. وانطلاقًا من هذه الرؤية كثفت مصر جهودها في العديد من المجالات تضمنت حل مشكلات محطات الإسالة وإعادة تشغيلها ورفع طاقتها الاستيعابية، وترسيم الحدود البحرية الدولية، واستكشافات الغاز، وكذلك تكوين كتل إقليمي في إطار منتدى غاز شرق المتوسط، ووقعت مع قبرص واليونان اتفاقين لمد خطوط أنابيب تحت المياه في البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى محطات الإسالة في مصر تمهيدًا لإعادة تصديره إلى أوروبا. كما عقدت اتفاقًا (بين شركات غير حكومية) مع إسرائيل لاستيراد الغاز بقيمة ١٥ مليار دولار لمدة ١٥ عامًا، وبدأت عمليات ضخه في يناير عام ٢٠٢٠ عبر خطوط أنابيب شرق المتوسط (العريش-عسقلان). وفي يونيو عام ٢٠٢٢ وقعت اتفاقية مشتركة مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي مدتها تسع سنوات لزيادة صادرات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي من خلال محطات الإسالة المصرية في ضوء أزمة الطاقة التي واجهتها أوروبا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، كما أعلنت عن خطط لبناء خط أنابيب جديد للغاز يربط حقل ليفاياتان-الإسرائيلي بمصر.

وتضع كل من السعودية، والإمارات، وقطر (التي تمتلك أكبر احتياطي للغاز في العالم يمثل نحو ١٤% من الاحتياطي العالمي) رؤى منافسة في هذا المجال من خلال التعاون مع إسرائيل وتركيا. حيث تسعى تركيا، التي تعتمد بشكل كامل تقريبًا على الخارج للحصول على احتياجاتها من الغاز الطبيعي (وبخاصة من روسيا وأذربيجان)، إلى الإفادة من موقعها الجغرافي وشبكة خطوط الأنابيب المتاحة لديها حاليًا، لتصبح ممرًا للطاقة بين الدول الغنية بالنفط والغاز في آسيا الوسطى (بحر قزوين) والشرق الأوسط والدول الكبرى المستهلكة في أوروبا. وتسعى لإحياء مشروع خط أنابيب إسرائيل/تركيا (ليفاياتان/جيهان)، الذي كان مقترحًا بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ وتم تجميده نتيجة لقطع العلاقات التركية الإسرائيلية، ومن ثم، تسعى تركيا لتوطيد علاقاتها بدول الخليج وإسرائيل (الشروق، ٢٠٢٣).

وفي ظل تعاون الإمارات مع إسرائيل في مجال الغاز الطبيعي يتم التركيز على مشروع "إيست ميد" الذي وقعت كل من قبرص واليونان وإسرائيل اتفاقًا بشأنه في مطلع عام ٢٠٢٠، ويهدف لتصدير غاز المتوسط إلى أوروبا مباشرة انطلاقًا من الشواطئ الإسرائيلية نحو جمهورية قبرص ثم إلى جزيرة كريت اليونانية باتجاه إيطاليا. كما تجرى مفاوضات اتفاق إماراتي إسرائيلي جديد لتسييل الغاز في محطات عائمة أمام شواطئ إسرائيل لتحل محل محطات تسييل الغاز المصرية في دمياط التي تعتمد عليها إسرائيل حاليًا (Bauer, Katherine, 2022).

وفي مجال الطاقة المتجددة، واستجابة لتزايد الطلب العالمي على التحول للطاقة النظيفة، تسعى مصر لأن تصبح ممرًا للطاقة الخضراء لأوروبا وأفريقيا. وقد وضعت مصر استراتيجية الطاقة المستدامة لعام ٢٠٣٥، حيث خصصت البلاد نحو ٧,٦٥٠ ألف كيلومتر مربع من الأراضي لتنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة. ويتم تقسيم مشروعات الطاقة المتجددة في مصر قيد التطوير ما بين ٧٨% لمشروعات طاقة الرياح بمنطقة خليج السويس على ساحل البحر الأحمر، والمعروفة بسرعات الرياح العالية، و٢٢% للطاقة الشمسية.

وتشير بيانات هيئة الطاقة المتجددة، إلى أن قدرات مشروعات الطاقة النظيفة قيد التطوير في مصر بلغت نحو ٣٥٧٠ ميغاواط، باستثمارات أجنبية مباشرة تقارب ٣,٥ مليار دولار، بما يجعل مصر في صدارة الدول العربية. ويأتي مجمع بنبان للطاقة الشمسية بصفته أبرز استثمارات مصر في الطاقة المتجددة، والذي يندرج ضمن قائمة أكبر مجمع للطاقة الشمسية على مستوى العالم.

كما وضعت مصر الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر للإفادة من الميزة التنافسية لمصر التي تتعلق بكفاءة إنتاج الهيدروجين الأخضر، للوصول إلى ٨% من السوق العالمية للهيدروجين. وقد استقطبت العديد من شركات الاستثمار الدولية الرائدة في مجال الهيدروجين، من بينها أبو ظبي لطاقة المستقبل. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢).

وفي السياق نفسه، تضع منطقة الخليج خطة طموحة، فبينما تُعد مركز الطاقة التقليدية حاليًا، فإنها تستهدف أن تصبح مركزًا للطاقة النظيفة مستقبلاً. وتقود كل من السعودية والإمارات بناء مشروعات الطاقة المتجددة في المنطقة لخدمة هذا الغرض. ففي الإمارات، تشهد الطاقة المتجددة طفرة كبيرة، حيث تضع الإمارات استثمارات تفوق ٦٠٠ مليار درهم في الطاقة النظيفة والمتجددة حتى عام ٢٠٥٠. وفي نوفمبر ٢٠٢٢، وقعت الإمارات اتفاقية شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة لاستثمار ١٠٠ مليار دولار في مشروعات للطاقة النظيفة تبلغ طاقتها الإنتاجية ١٠٠ جيجاوات في كلا البلدين والعالم بحلول عام ٢٠٣٥، بهدف تعزيز أمن الطاقة ونشر تطبيقات التكنولوجيا النظيفة ودعم العمل المناخي (العربية، ٢٠٢٢).

وفي السعودية، تتضمن رؤية ٢٠٣٠ خططاً طموحة لتصبح مركزاً إقليمياً للطاقة المتجددة، مع الاعتراف بأنها تفتقر لقطاع تنافسي للطاقة المتجددة حاليًا. ويتمثل أحد الأهداف على المدى القريب في إنتاج أقصى قدر من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في البلاد من خلال توليد ٩,٥ جيجاوات من الطاقة المتجددة. كما بدأت السعودية في تنفيذ أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم في مدينة "أوكساجون" بمنطقة "نيوم"، وذلك بعد نجاحها في تأمين الإغلاق المالي للمشروع بقيمة ٨,٤ مليار دولار خلال شهر مايو ٢٠٢٣. (الموقع الإلكتروني لنيوم)

(٤-٢-٢) المنافسة السياحية:

بالإضافة إلى المنافسة القوية بين الإمارات العربية المتحدة ومصر كمقاصد سياحية رائدة لاستقطاب السياح الدوليين، والتي تتفوق فيها الإمارات كأكبر مقصد سياحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووفقاً لأعداد السائحين والإيرادات السياحية، وفقاً لتقرير منظمة السياحة العالمية لعام ٢٠٢٣ (UNWTO, 2023).

تسعى المملكة العربية السعودية لأن تصبح منافسًا سياحيًا قويًا في المنطقة، حيث تمثل السياحة أحد المحاور الأساسية لرؤية السعودية ٢٠٣٠. وتعمل الحكومة السعودية حاليًا على تنفيذ عمليات تطوير شاملة للقطاع السياحي بها، تشمل عددًا من المشروعات الكبرى، وتحديث البنية الأساسية وتطويرها، وزيادة تسهيلات الوصول، وتنظيم واستضافة الأنشطة والفعاليات، وتصميم الحملات التسويقية والترويجية. ويبرز مشروع تطوير البحر الأحمر الذي تنفذه المملكة بالشراكة مع مؤسسات إقليمية وعالمية كمنافس قوي للسياحة الشاطئية في مصر على البحر الأحمر، والتي كانت ولا تزال المقصد الأول لسياح شرق وغرب أوروبا. ويقع هذا المشروع على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية بامتداد يبلغ ٣٤ ألف كيلومتر مربع، وتصل مساحة الموقع المائي به إلى نحو ٢٠٠٠ كيلومتر مربع. ووفقًا لتفاصيل المشروع، يرى خبراء السياحة أنه يتفوق على المنتجعات السياحية المصرية على البحر الأحمر من حيث الحداثة والإمكانيات الأعلى، ولن تقتصر منافسته على أسواق السياحة الدولية، بل ستمتد للمنافسة على أسواق السياحة العربية والسعودية بشكل محدد (المصري اليوم، ٢٠٢٣).

(3) آفاق تعزيز العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية ومتطلباتها

من خلال ما سبق، يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجلس التعاون الخليجي هي علاقات معقدة وحساسة، تتضمن العديد من مسارات التعاون والتنافس في آن واحد، مع وجود اتفاق واضح حول معظم الرؤى والسياسات العامة، واختلافات بارزة في بعض القضايا التي تتعارض مع المصالح القومية، والتي برزت مؤخرًا في ظل سياسات التنويع الاقتصادي التي تبنتها دول المجلس، وبخاصة الإمارات والمملكة العربية السعودية. وبناءً على ذلك، يمكن استخلاص أهم التأثيرات المحتملة للتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها منطقة مجلس التعاون الخليجي على العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية فيما يأتي:

من المتوقع أن يؤدي تغير المبادئ التي تحكم السياسة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتوجهها نحو ترشيد قراراتها المالية، وسيطرة المدخل النفعي عليها إلى تقليص حجم المساعدات المالية التي تقدمها لمصر. ولا سيما في ظل تراجع أوضاع الاقتصاد المصري وعدم استفادته من المساعدات السابقة، وتراجع نفوذ مصر السياسي في المنطقة، ومساعي دول المجلس الرامية إلى التحول لصفر صراعات في المنطقة، واستمرار التعاون مع الولايات المتحدة كشريك أممي استراتيجي. ومع ذلك تظل فرص استدامة التعاون قائمة في ظل قناعة دول مجلس التعاون الخليجي بأن مصر تمتلك مفاتيح الاستقرار الأمني والسياسي للمنطقة برمتها، في إطار مستقبل تسوده ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

من المتوقع أن يؤدي توسع دوائر العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تقليص دور مصر كشريك اقتصادي في المنطقة، وذلك في ظل عقد اتفاقيات تعاون شاملة مع العديد من الدول، مثل الصين وتركيا والهند وإسرائيل، التي تتفوق على مصر في العديد من المجالات، خاصة الصناعة والتكنولوجيا والطاقة، والخدمات اللوجستية.

تُبرز استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تبنتها كل من السعودية والإمارات، والتي تتضمن العديد من مجالات التنافس، آفاقًا واحدة للتعاون بين مصر ودول المجلس، وبخاصة الإمارات والمملكة العربية السعودية، ويعود ذلك إلى توافق الرؤى في مجالات التنمية، وإمكانية تكامل الخبرات في قطاعات عديدة من بينها الخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والصناعات العسكرية، بالإضافة إلى المجالات الثقافية والأكاديمية والبحث العلمي.

وعليه، وفي إطار الفهم السليم لهذه العلاقة المعقدة، وما فرضته التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الحالية، يمكن تحديد أهم السياسات اللازمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار ستة محاور أساسية هي: توفير البيئة الداعمة، دعم البنية الأساسية لتنمية الصادرات المصرية، تنمية

الاستثمارات الخليجية في مصر، زيادة أعداد السائحين الوافدين من دول الخليج لمصر، زيادة أعداد المصريين العاملين بدول الخليج، وتحويل مجالات التنافس لمجالات تعاون.

(١-٣) توفير البيئة الداعمة:

المحافظة على استقرار العلاقات الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، والتنسيق وتعزيز الحوار في القضايا المشتركة، بما في ذلك منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مع الاعتراف باختلاف الرؤى نتيجة لاختلاف المصالح والأهداف، دون المساس بالمصالح القومية الحيوية.

يتعين مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، خاصة في مجال إدارة الدين الخارجي، مع بحث آليات تخفيف أثر الديون على الأوضاع الاقتصادية بالاتفاق مع الدول المانحة، بما يتضمن تخفيض معدل الفائدة وتمديد آجال السماح، ويمكن أن تستفيد مصر من مبادرات تخفيف الديون مثل مبادرة صندوق النقد والبنك الدولي المعنية بالبلدان الفقيرة والمتقلبة بالديون (هيبيك)، ومبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين (DSSI)، كما يتعين التفاوض مع السعودية وقطر والكويت لتمديد آجال الودائع قصيرة الأجل.

وضع استراتيجية وطنية طموحة طويلة المدى لمصر، تتضمن مبادئ وأولويات أساسية، وخطط قصيرة الأجل، وتستهدف تحسين تنافسية الاقتصاد المصري، وتحثل مركزاً ريادياً بين الأسواق الناشئة في كافة المؤشرات، وذلك على غرار استراتيجية الإمارات ٢٠٧١.

إنشاء مجلس تنسيقي للعلاقات الثنائية لمصر مع كل من السعودية، والإمارات، وقطر، يتولى مهمة بلورة الرؤية المشتركة لاستدامة العلاقات وتحقيق التكامل الاقتصادي في إطار تكامل الموارد، فضلاً عن ضمان التنفيذ الفعال لاتفاقيات ومشروعات الشراكة عبر آليات واضحة وأطر محددة لقياس الأداء، بحيث يكون للمجلس لجنة تنفيذية على المستوى الوزاري، ولجان فرعية تغطي مجالات التعاون ويكون لها دور مباشر في متابعة التنفيذ، كما تتضمن اللجنة استشاريين من القطاع الخاص من البلدين.

تعزيز الإجراءات الرامية لتحسين أوضاع الحرية الاقتصادية وتفعيلها بما يشمل مؤشرات الحرية المالية، وفعالية القضاء والتحول للتقاضي الإلكتروني، والعبء الضريبي، وحرية التجارة، وحرية الاستثمار، ووضع أطر زمنية محددة لتنفيذ هذه الإجراءات، وإطار مؤسسي لمتابعة التقدم المحرز فيها وتقييمه.

(٢-٣) تنمية الصادرات المصرية لدول المجلس:

تكليف الهيئة العامة لتنمية الصادرات بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الزراعة بوضع خطة استراتيجية مرحلية تستهدف الانتقال من تركيز الصادرات المصرية على المنتجات التقليدية إلى التنوع في الصادرات، بما يشمل المنتجات غير التقليدية. وتشمل الخطة دراسة هيكل الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية والإمارات وقطر، لتحديد أهم المنتجات التي تستوردها تلك الدول، وتحديد أهم الدول الموردة لها، كما تتضمن الخطة تحليل تكلفة وعائد بدائل الأسواق المصرية، لتحديد فرص زيادة الصادرات المصرية على المدى القصير، وتحديد فرص زيادة الإنتاج وتحسين تنافسية المنتجات المصرية، لتحديد فرص زيادة الصادرات المصرية على المدى الطويل.

تبني "استراتيجية التصنيع من أجل التصدير"، وتتضمن وضع معايير محددة لجودة الإنتاج تتوافق مع المعايير الدولية والمعتمدة في أسواق الخليج. كما يجب أن تقدم الدولة تسهيلات فعلية للمصنعين ترتبط بتقدمهم في تحسين مواصفات الإنتاج وزيادة الصادرات إلى دول الخليج، ويمكن الاستفادة من تجربة تركيا في السنوات الأخيرة في هذا المجال حيث تبنت المواصفات الأوروبية للصناعة الوطنية بها.

بناء الكفاءات التصديرية للمصدرين المصريين من خلال قيام الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بتوفير قاعدة معلومات تفصيلية عن أسواق دول الخليج، بما في ذلك حجم الطلب، وقوانين التصدير وإجراءاته،

وأهم المنافسين، والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف مع دول المجلس، خاصة اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وتحديد مجالات الإفادة منها. كما تقوم الهيئة بتنظيم ورش العمل وبرامج التدريب بشأن إجراءات التصدير والتخليص الجمركي بالتعاون مع المجالس التصديرية المتخصصة والاتحاد الجمركي العربي.

رفع كفاءة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لتعزيز فعاليتها، وذلك من خلال:

- تعزيز التحول الرقمي بها، بما في ذلك تطوير أنظمة المعلومات والبنية التحتية التكنولوجية، وميكنة الإجراءات، وتقديم الخدمات الإلكترونية للمصدرين.
- توفير البرامج التدريبية للعاملين، في مجال الجودة، والتفتيش، وقواعد المنشأ، والأسواق الخليجية، وغيرها.
- تطوير معامل اختبارات الجودة بها، بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتوفير أحدث الأجهزة والمعدات.
- تطوير الإدارة المركزية للصادرات والمنشأ والبحوث والإرشاد الفني، بما يضمن حل المشكلات التي تواجه عملية التصدير لدول الخليج فيما يتعلق بقواعد المنشأ.
- تولى وزارة التجارة والصناعة مهمة تطوير لوجستيات التصدير إلى دول الخليج، وذلك من خلال:
 - ✓ زيادة مراكز تجارة المنتجات المصرية بدول الخليج، ورفع مستوى عرضها.
 - ✓ توفير قاعدة بيانات حول المعارض التجارية بدول الخليج، والمساعدة في المشاركة بها.
 - ✓ الاهتمام بالتجارة الإلكترونية، وتقديم الدعم للمصدرين المصريين للإفادة من هذه الفرصة الجديدة.
 - ✓ تنسيق العمل بين المصدرين وقطاع التمثيل التجاري بدول الخليج، بما يضمن تكامل الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة.
 - ✓ إزالة العقبات المتعلقة بقطاع النقل البحري، وتعزيز جودة الخدمات اللوجستية في الموانئ، مما يسهم في تسهيل عملية التصدير وخفض التكلفة.

(٣-٣) تنمية الاستثمارات الخليجية في مصر:

وضع إطار مؤسسي واضح المعالم وفاعل لبرنامج الاستثمار الخليجي في مصر ضمن ترتيبات صندوق النقد الدولي، يضمن توازن المصالح بين جميع الأطراف، ويرتكز على التنسيق المستمر بين الحكومة المصرية ودول مجلس التعاون الخليجي، ومتابعة تنفيذ السياسات بشكل متسق ومعلن وشفاف.

يجب ألا يقتصر الاستثمار الخليجي في مصر على الصناديق السيادية والشركات الحكومية، وأن يمتد لشركات القطاع الخاص، وكذلك أنظمة التمويل الحديثة BOT ومشتقاتها، بدلاً من نقل الملكية الجزئية التي تحتفظ عليها الإمارات والسعودية.

يتعين تفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار في زيادة الاستثمارات الخليجية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- التنسيق وفك التشابك في الأدوار بين الهيئة والجهات المعنية الأخرى، بشأن إعداد الخطة الاستثمارية والخريطة الاستثمارية وعرض المشروعات في كافة القطاعات والمحافظات في مصر.
- إنشاء إدارة تنفيذية لتيسير الإجراءات وتطبيق حوافز الاستثمار التي تضمنها القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وتعديله.
- سرعة إصدار اللائحة التنفيذية للقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وتعديله، وذلك لضمان وضوح الإجراءات والحوافز أمام المستثمرين الخليجيين.
- توسيع مجال الرخصة الذهبية لتشمل كافة المجالات المرتبطة بتعزيز الصادرات المصرية، بما في ذلك الصناعات التحويلية، والزراعة، والطاقة، والبنية التحتية.
- تحفيز الاستثمارات القطرية في مصر مع التركيز على قطاع السياحة والفنادق، وقطاع النقل، والتكنولوجيا الرقمية والتعليم الذكي الذي تمتلك فيها قطر الخبرة والميزة التنافسية.

(٤-٣) زيادة أعداد السائحين الوافدين لمصر من دول المجلس:

العمل على تطوير البنية التحتية للقطاع السياحي ورفع مستوى الخدمات المقدمة للسائحين، بما يتوافق مع متطلبات السائح الخليجي التي تشهد تزايداً ملحوظاً في ظل المنافسة الإقليمية القوية.

تعزيز الحملات الترويجية للسياحة في مصر لدول الإمارات وقطر والكويت وسلطنة عُمان، مع التركيز على السياحة الفاخرة مثل سياحة اليخوت، والوجهات المميزة مثل الجونة ومرسى علم، وتنظيم المسابقات والمهرجانات المشتركة.

الاهتمام بالسياحة العلاجية في مصر، وعقد شراكات مع مؤسسات علاجية وتجميلية رائدة، بما يسهم في جذب المزيد من السياح الخليجيين الذين يبحثون عن خدمات علاجية عالية الجودة.

استقطاب الوفود من طلاب الخليج للجامعات المصرية الجديدة، مع العمل على رفع مستوى جودة التعليم ورفع تصنيفاتها الدولية، وتقديم برامج الدراسات العليا بها بالشراكة مع جامعات دولية رائدة ويمكن تعزيز التعاون مع قطر والإمارات في هذا المجال، من خلال شراكات مع الجامعات في البلدين تتيح تعزيز البحث العلمي والتبادل العلمي.

(٥-٣) زيادة أعداد العاملين المصريين بدول المجلس:

الاهتمام ببرامج التدريب ورفع كفاءة العمالة المصرية، بما يتوافق مع احتياجات أسواق العمل في دول الخليج، وذلك من خلال تحديد هذه الاحتياجات بشكل مستمر، والتعاون مع الجهات المعنية في دول الخليج.

تنظيم التعاقدات للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال وحدة تابعة لوزارة العمل، تتولى التنسيق بين الجهات المعنية في مصر ودول الخليج، وضمان كفاءة العمالة المصرية وحقوقها.

(٦-٣) تحويل مجالات التنافس لمجالات تعاون:

الإفادة من الخبرات الخليجية لتطوير الأداء اللوجستي لمصر من خلال برامج التدريب، وورش العمل والمؤتمرات، بالإضافة إلى الاستثمارات الخليجية في هذا القطاع.

الإفادة من خبرات الإمارات في إنشاء مناطق تجارية حرة (تملك ٤٦ منطقة حرة) لإنشاء منطقة تجارية حرة في إقليم قناة السويس، ومنطقة أخرى في مطار القاهرة، على غرار المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي والمنطقة الحرة لجبل علي، والمنطقة الحرة لمطارات أبوظبي، وذلك بهدف جعل مصر عاصمة لتجارة الجملة بأفريقيا والشرق الأوسط.

تمتلك مصر مجموعة من المزايا التنافسية التي تؤهلها للإفادة من مبادرة إنشاء الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) وأن تصبح مركزاً مهماً للتجارة والاستثمارات بين آسيا وأوروبا، ومن أهم هذه المزايا:

- الموقع الجغرافي: تقع مصر في موقع مميز بين المحيطين الهندي والأطلسي، مما يجعلها بوابة مهمة للتجارة بين آسيا وأوروبا.
- السعة: تمتلك قناة السويس سعة كبيرة، حيث تمكنت من استيعاب ٢٥,٩ ألف سفينة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مما يجعلها شرياناً مهماً للتجارة العالمية.
- البنية التحتية المتطورة: تمتلك مصر بنية تحتية متطورة، بما في ذلك الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية، مما يسهل حركة التجارة والاستثمارات.
- الاستقرار السياسي والأمني: تتمتع مصر بالاستقرار السياسي والأمني، مما يوفر بيئة جاذبة للاستثمارات.

وبناءً على هذه المزاي، يمكن لمصر الاستفادة من مبادرة IMEC من خلال تطوير البنية التحتية للقناة وتحسين كفاءتها التشغيلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتكامل الاقتصادي مع الدول المشاركة في المبادرة والتعاون في مجالات التصنيع والتصدير.

تعزيز التعاون مع قطر والإمارات في مجال الغاز الطبيعي وتوسيع طاقة محطات الإسالة بمصر، والدعوة لتوسيع منتدى غاز شرق المتوسط وتكوين منتدى منتجي الغاز في شرق المتوسط والشرق الأوسط.

تعزيز التعاون مع السعودية والإمارات في مجال الطاقة المتجددة، وإنتاج الهيدروجين الأخضر الذي تمتلك فيه مصر ميزة تنافسية تؤهلها لأن تصبح أحد أكبر المنتجين عالمياً.

تعزيز التعاون مع السعودية في مجال الصناعات والمعدات العسكرية التي تمتلك فيها مصر ميزة تنافسية في المنطقة.

التعاون مع السعودية والإمارات في مجال السياحة والترويج لبرامج سياحية بينية، وتوفير خطوط طيران عارض بينهما، وتنظيم أحداث دولية مشتركة واستضافتها.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتطوراتها في ضوء مستجدات الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية في دول المجلس. وقد تم تحقيق ذلك من خلال رصد أهم مستجدات الأوضاع الاقتصادية ودوائر العلاقات الدولية بدول المجلس، وتحليل واقع العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية، بما يشمل مجالات التكامل الحالية، ومجالات التنافس التي بدت في ظل سياسات التنوع التي تبنتها دول المجلس، واستشراف مستقبل هذه العلاقات وتحديد آفاق وسياسات تعزيزها بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة.

أوضحت النتائج أن سياسات التنوع التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن إعادة تشكيل دوائر علاقاتها الدولية، كان لها انعكاسات واضحة على علاقاتها الاقتصادية بمصر، والتي طالما تميزت بالاستقرار والثبات. فقد توجهت دول المجلس لتقليص الدعم المقدم لمصر، واستبدلت سياستها بالاستثمار وشراء حصص وأصول في المشروعات الحكومية. ومع ذلك، فإن هذه السياسة تواجه العديد من التحديات، منها أوضاع الاقتصاد المصري واختلاف الأهداف بين الطرفين. كما يواجه تنمية الصادرات المصرية لدول المجلس العديد من التحديات، والتي يتزايد تأثيرها في ظل الزخم الكبير من اتفاقيات التعاون الاقتصادي الشامل التي وقعتها دول المجلس، والتي تسمح بإلغاء وتقليص الرسوم الجمركية مع العديد من الدول، من بينها الصين وتركيا. وتتسم السياحة الوافدة لمصر من دول المجلس بوجه عام بالضعف، ولا تظهر مصر ضمن الوجهات الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي. كما شهدت تحويلات العاملين المصريين من دول المجلس تراجعاً في الفترة الأخيرة، مع وجود سوقين للعملة المحلية رسمي وغير رسمي.

وفي إطار استراتيجيات التنوع التي تبنتها السعودية والإمارات برزت عدة مجالات للمنافسة مع مصر فمن ناحية تتنافس الدول لتصبح أكبر مركز لوجستي عالمي للربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، واستقطاب الاستثمارات الدولية، وأن تصبح مركزاً دولياً للطاقة، بالإضافة إلى تنافسها في قطاع السياحة وأحدثها مشروع البحر الأحمر السعودي الذي يدخل في المنافسة مع منتجعات البحر الأحمر المصرية.

وعلى ضوء فهم هذه التحديات تم صياغة مجموعة من المقترحات لتعزيز آفاق التكامل المصري الخليجي في إطار ستة محاور أساسية وهي: توفير البيئة الداعمة، وتنمية الصادرات المصرية، وتنمية الاستثمارات

الخليجية، وزيادة أعداد السائحين الوافدين لمصر، وزيادة أعداد المصريين العاملين بدول المجلس، وتحويل مجالات التنافس لمجالات تعاون.

وختامًا، لا بد أن يتفهم صناع القرار جيدًا التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة خاصة السعودية والإمارات، وفهم أن المصلحة الوطنية أصبحت هي الهدف النهائي والأسمى لها مع احترام العلاقات الثقافية والسياسية السابقة، وعليه لا بد من تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد المصري على كافة المستويات في ظل منافسة عالمية وإقليمية شرسة لا نمتلك فيها رفاهية الوقت.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو ختلة صلاح. ٢٠٢٣، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (مبادرة الحزام والطريق)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٩: ٢٠٢٣.
- <https://www.hnjournal.net/4-8-7> - تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٢
- البنك المركزي المصري، تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري، الأعداد من ٢٠١٣ - ٢٠٢٢
- الدمور حازم سليم. ٢٠٢٣، المعادلة الإقليمية بعد استئناف العلاقات السعودية الإيرانية، ستراتيجيكس.
- <https://www.linkedin.com/pulse/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%9>
- hazem-salem-al-dmour - تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٠
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بيانات غير منشورة.
- الشرق الأوسط، ٢٠٢٢، تاريخ العلاقات السعودية الصينية... وإسهام زيارة الرئيس الصيني في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ١٩ من ديسمبر 2022.
- <https://aawsat.com/home/article/4052356/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A>
- %D8% تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٩
- الشرق الأوسط، ٢٠٢٣، السعودية وتركيا لزيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات المتبادلة، ٢٩ من أغسطس ٢٠٢٣.
- <https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5>
- %D8%A7%D8%AF/4514991 تم زيارته في: ٢٠٢٢/٩/١
- الشروق. إسرائيل تدرس إقامة خط أنابيب تحت البحر لنقل الغاز الطبيعي لتركيا، ٢٩ من أغسطس ٢٠٢٣
- <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=29082023&id=e07e3d>
- 7b-f32b-4b83a4-cbdd08de08d3 تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٠
- العربية. الإمارات وأميركا توقعان شراكة استراتيجية لاستثمار ١٠٠ مليار دولار بالطاقة النظيفة، ١ من نوفمبر ٢٠٢٢.
- <https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2022/11/01/%D8%A7%D9%84%D9%85%>
- A7%D8%B1%D%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D9%8A% تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٠
- اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨. أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- <https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Documents/UAE%20SDGs%20%E2%80%93%20Summary%20%E2%80%93%20VNR%202018%20AR.PDF>
- %20Summary%20%E2%80%93%20VNR%202018%20AR.PDF تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٧
- المصري اليوم. منتجات البحر الأحمر تواجه منافسة شرسة، ١٠-٥-٢٠٢٣.
- <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2883078> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٧
- إندبننت عربية. ٢٠٢٢، تدشين مرحلة جديدة من العلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والخليج.
- <https://www.independentarabia.com/node/343561/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8>
- تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٩
- أوبال ولينجتون. ٢٠٢٣، تحليل-الإمارات وإسرائيل: علاقات اقتصادية تصمد أمام التوترات السياسية، سويس أنفو.
- <https://www.swissinfo.ch/ara/reuters/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84A9/48415314>
- ٩%84A9/48415314 تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٢
- حفصة حلاوة. ٢٠٢٣، الاستثمار الخليجي في مصر: إرساء التوازن بين الحاجات المتبادلة، مالطوم كبير كارنيجي
- <https://carnegie-mec.org/2023/05/08/ar-pub-89684> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٥
- عبد الحي حنان. ٢٠٢١، نحو تعزيز تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص ص ١٣-١٦.

كستيلي سيبيستان. ٢٠٢٠، الخليج. تغيير مسار صناديق الثروة السيادية، أورينت ٢١.
<https://orientxxi.info/magazine/article4048> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٩
 كستيلي سيبيستان. ٢٠٢٢، بلدان الخليج تتسابق نحو رؤوس الأموال الأجنبية، أورينت ٢١.
<https://orientxxi.info/magazine/article5299> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٩
 مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠٢٣). العلاقات الهندية الخليجية- مصالح مشتركة وعلاقات تاريخية.
<https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1337833> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٧
 وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري. الأعداد من ٢٠١٣-٢٠٢٣.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Agility. 2٠٢٣, Agility Emerging Markets Logistics Index 2023.
<https://www.agility.com/en/emerging-markets-logistics-index/> Accessed on: 13/8/2023
- Ballard Simon. 2023, GCC and Egypt Macro Outlook 2023: 'An Oasis of Opportunity' in Global Investment Outlook, 2023. First Abu Dhabi Bank.
<https://www.bankfab.com/-/media/fabgroup/home/insights-hub/global-investment-outlook/2023-report/articles/6-gcc--egypt-economic-outlook.pdf?view=1> Accessed on: ٧/8/2023
- Bauer Katherine. 2022, Israel-UAE Economic Cooperation Has Deep Roots and Broad Dividends, The Washington Institute for near East Policy.
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/israel-uae-economic-cooperation-has-deep-roots-and-broad-dividends> Accessed on: 13/8/2023
- Harvard International Review (HIR). 2023 Forged by Fire: the Securitized Relationship between the US and Saudi Arabia.
<https://hir.harvard.edu/forged-by-fire-the-securitized-relationship-between-the-us-and-saudi-arabia/> Accessed on: ٧/8/2023
- Institute of Economic and Peace (IEP). 2021, Economic Value of Peace 2021, Measuring the Global Economic Impact of Violence and Peace.
<https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2021/01/EVP-2021-web-1.pdf> Accessed on: ٢٩/٧/2023
- International Monetary Fund (IMF) Data., Primary Commodity Price System, UK, Brent US Dollar, Monthly.
<https://www.imf.org/en/Research/commodity-prices> Accessed on: 13/٧/2023
- IMF. 2023 Arab Republic of Egypt, Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, Staff Report
- Kabbani N.& Ben Mimoune N. 2021, Economic Diversification in the Gulf: Time to Redouble Efforts, Brookings Doha Center.
<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Economic-diversification-in-the-Gulf.pdf> Accessed on: 13/8/2023
- Magdy M. & Westall S. 2023, Gulf States Play Hardball Over Sending Billions to Rescue Egypt, Bloomberg.
<https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-02-24/gulf-states-play-hardball-over-sending-billions-to-rescue-egypt#xj4y7vzkg> Accessed on: ٩/8/2023

Pradhan SD. 2023, India-Middle East-Europe economic corridor: Comparison with the BRI, Times of India. <https://timesofindia.indiatimes.com/blogs/ChanakyaCode/india-middle-east-europe-economic-corridor-comparison-with-the-bri/> Accessed on: 16/9/2023

Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI). 2023, Top 100 Largest Sovereign Wealth Fund Rankings by Total Assets. <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund> Accessed on: 13/8/2023

The Heritage Foundation (2023). Index of Economic Freedom 2023, Washington. <https://www.heritage.org/index/ranking> Accessed on: 1٢/8/2023

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2023, World Investment Report 2023.

World Tourism Organization (UNWTO). 2023, World Tourism Barometer, Volume 21:1. <https://unctad.org/publication/world-investment-report-2023> Accessed on: ٧/8/2023

World Bank. 2023, Logistics Performance Index(LPI) 2023. <https://lpi.worldbank.org/international/global> Accessed on: ١٠/8/2023

World Trade Organization (WTO). 2023, World Trade Review 2023.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

البوابة الإلكترونية لدولة الإمارات، رؤية نحن الإمارات ٢٠٣١.

<https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future-shaping/we-the-uae-2031-vision> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٥

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إجمالي المشروعات المصرية.

<https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/project-information?radioSearchBy4&listCountries=>

[54&radioSectors=All&listSectors=9&radioStatus=All&radioType=All](https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/project-information?radioSearchBy4&listCountries=54&radioSectors=All&listSectors=9&radioStatus=All&radioType=All) تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٠

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، منصة إحصاءات السياحة لدول مجلس التعاون في دول الخليج العربية.

<http://tourism.gccstat.org/ar> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٢٠
الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠٢٢، مجمع بنبان أكبر محطة طاقة شمسية في أفريقيا والشرق الأوسط ، نوفمبر ٢٠٢٢.

<https://sis.gov.eg/Story/246597/%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%B9-%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%86%D8%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1->

الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠٢٣، رئاسة الجمهورية تستعرض خطة مصر للتحويل لمركز لوجستي وتجاري عالمي، يونيو ٢٠٢٣. تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٠

<https://www.sis.gov.eg/Story/258558/%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%A7%D9%84%D9%85%D9%8A?lang=ar%D8%A9%B9%D8> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٠

رؤية السعودية ٢٠٣٠.

وزارة التجارة الخارجية الإماراتية، منتدى الأعمال الإماراتي التركي يشهد الإعلان عن اتفاقيتين لتعزيز التعاون في مجال الصادرات وقطاعات التشييد والبنية التحتية والطاقة والضيافة.

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/overview> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٣

وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة لإمارات وإسرائيل توقعان اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة لتحفيز التجارة البينية وصولاً إلى ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال ٥ أعوام.

<https://www.moec.gov.ae/-/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84--%D8%A7> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٨

5-years تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/٨

الهيئة العامة لمواني السعودية (موانئ).

نيوم، شركة نيوم للهيدروجين الأخضر تبلغ مرحلة الإغلاق المالي باستثمار مالي قدره ٨,٤ مليار دولار أمريكي في أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر الخالي من الكربون في العالم.

<https://mawani.gov.sa/media-center> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٥

تم <https://www.neom.com/ar-sa/newsroom/neom-green-hydrogen-investment> تم زيارته في: ٢٠٢٢/٨/١٠



لمحة عن معهد التخطيط القومي: هو مركز فكر وطني يقدم بدائل الدعم التخطيطي والتنموي لمتخذي القرار وصناع السياسات على كافة المستويات من خلال خدمات بحثية وتدريبية واستشارية وتعليمية ومجتمعية تنافسية، باستخدام أفضل الأساليب والممارسات العلمية والشراكات الفعالة محلياً وخارجياً، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

معهد التخطيط القومي

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر-القاهرة 

